الأخبار
al-akhbar

الثلاثاء 7 تموز 2026
العدد 5818 السنة العشرون
Mardi 7 Juillet 2026 no 5818 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

تقرير 4

إسرائيل تمحو وتدمّر 55 بلدة تاريخية

اتفاق الإطار يحصد الخيبات... وإسرائيل تتدخّل في الجيش

لبنان ينتظر المحادثات الإيرانية - الأميركية 2

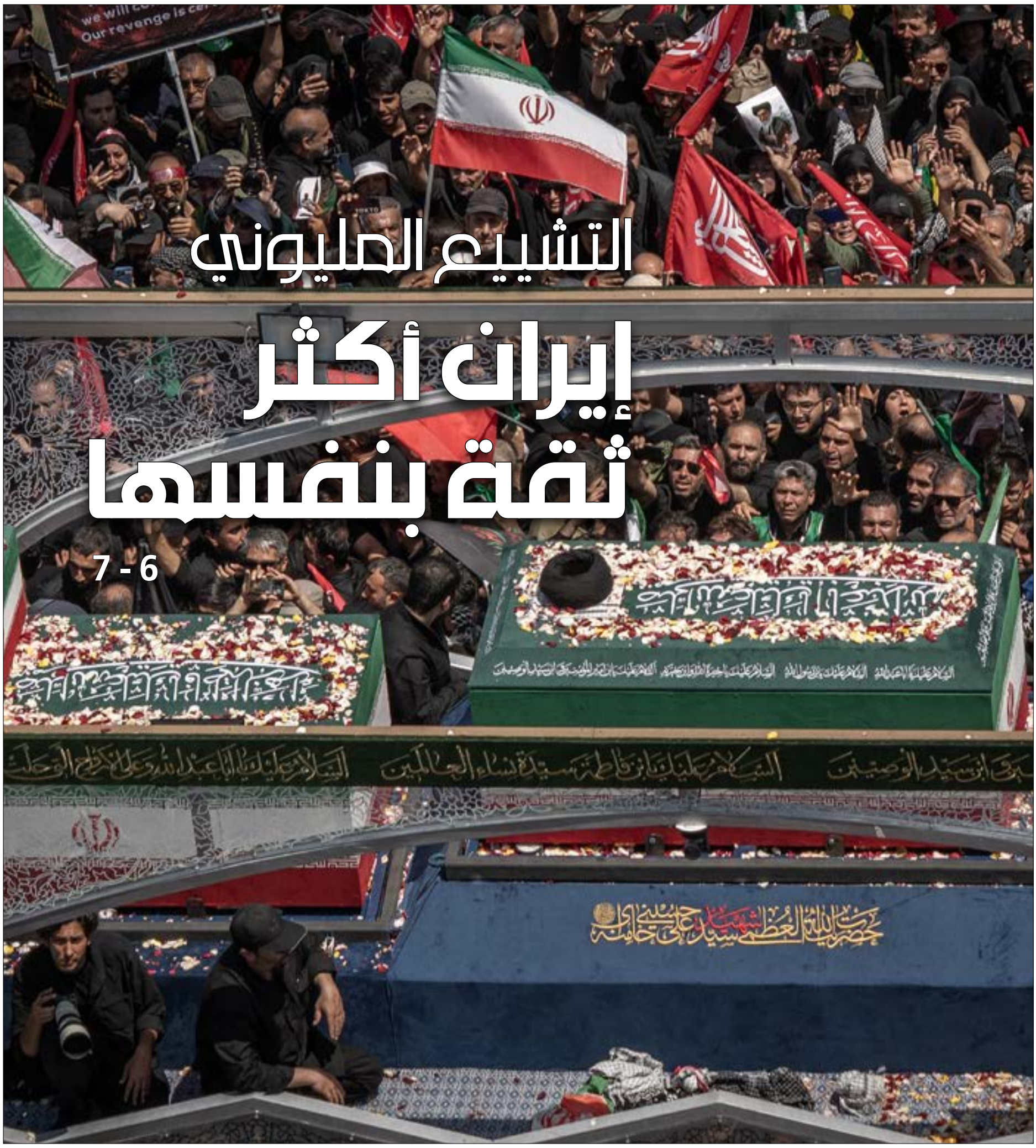

التشييع المليوني

إيران أكثر ثقة بنفسها

6 - 7

(أ ف ب)

قضية اليوم

عشرة أيام على «اتفاق الإطار»: 65 شهيداً و230 خرقاً
ملف لبنان ينتظر استئناف المفاوضات الإيرانية ـ الأميركية

حمزة الخنسا

لم يحتج «اتفاق الإطار» الذي وقّعته سلطة الوصاية في لبنان والعدو الإسرائيلي في 26 حزيران الماضي إلى وقت طويل كي يُختبر على الأرض. فخلال عشرة أيام فقط، تحوّل من عنوان يُسوّق له بوصفه «بوابة الهدوء الوحيدة» إلى دليل عملي على اختلال بنيته، وانكشاف عجزه عن إنتاج أيّ تغيير في الوقائع الميدانية، بل وإعادة إنتاجها على نحو أكثر حدّة ووضوحاً.

ووسط ارتفاع مستوى النقاش الداخلي حول كيفية التعامل مع

> **جلسة تفاوض سرية لسفيري لبنان وكيان العدو في واشنطن منتصف الشهر في روما؟**

اتفاق الإطار، كشفت مصادر مطّلعة أن الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام توافقا «من حيث المبدأ» على عدم نقل الملف إلى مجلس الوزراء، وذلك خشية حصول انقسام كبير، ليس مع القوى المعترضة على أصل الاتفاق، بل بسبب إعراب أكثر من جهة وزارية عن انزعاجها من مجموعة من الأمور، بينها عدم اطلاع الحكومة على الاتفاق ولا على مُلحقه الأمني، ومنع النقاش حول الأمر بحجة أن الدستور يجيز لعون أن يدير التفاوض بالاتفاق مع رئيس الحكومة دون الحاجة إلى مجلس الوزراء، إضافة إلى ملاحظات كبيرة تتعلّق ببضمون الاتفاق، وهي ملاحظات تعزّزت أمس بعد نشر «الأخبار» النص الرسمي للمُلحق الأمني، حيث ظهر بقوة أن لبنان لم يحصل من خلال هذا الاتفاق على أي شيء، ولا توجد أي ضمانة لفظية أو عملية تحقّق مطلب وقف العدوان والتدمير والانسحاب من الأراضي المحتلة.

لكنّ الأهم، هو أن البحث في هذا الملف، بات هو أيضاً رهن التطورات الميدانية، خصوصاً أن العدو الإسرائيلي يسعى إلى انتزاع موافقة أميركية على استئناف العمليات العسكرية ضد لبنان، بحجة وجود فرصة للقضاء على حزب الله. فيما ينتظر المعنيون في لبنان استئناف المفاوضات الأميركية – الإيرانية بعد الانتهاء من تشييع السيد علي الخامنئي، وانعكاسها على لبنان، في ظل موقف طهران الذي أبلغ إلى الجهات اللبنانية كافة، بأن إيران لن تقبل بتحييد ملف لبنان عن أصل المفاوضات. وهي تصرّ على تحقيق الوقف الشامل والنهائي للحرب ووضع جدول زمني للانسحاب من الأراضي المحتلة.

في هذه الأثناء، سُرّبت معلومات في بيروت أمس بأن الرئيس عون سيلتقي الرئيس الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض بتاريخ 21 تموز الجاري. لكنّ مصادر رسمية قالت إن لبنان لم يتبلغ بعد بالموعد النهائي، وإن دوائر البيت الأبيض لا تزال تدرس جدول المواعيد بما فيها الموعد المرتقب للقاء ترامب مع رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو. فيما أفادت معلومات أن سفيري لبنان وكيان العدو في واشنطن يعدّان لجلسة تفاوض سرية يومي 15 و16 تموز في العاصمة الإيطالية. وفي سياق الضغوط الإسرائيلية على السلطة في لبنان، أعلنت هيئة البث الإسرائيلية أمس أن «تل أبيب سلّمت قائمة لبيروت تضم أسماء عدد من الضباط الكبار في الجيش اللبناني ترفض تواجدهم الميداني في الجنوب بسبب تسريبهم معلومات إلى حزب الله».

وردّ مصدر عسكري لبناني على التقرير بالقول: «إن ما يتم تداوله بشأن تسليم الجانب الإسرائيلي لائحة بأسماء ضباط في الجيش اللبناني والمطالبة بمنع وجودهم في الجنوب، هو خبر عار عن الصحة ولا يستند إلى أيّ معطيات رسمية».

فالوقائع التي تراكمت بين 26 حزيران و6 تموز لا تشير إلى هدنة سياسية أو ميدانية، بل إلى استمرار نمط عملياتي إسرائيلي ثابت. ووفق بيانات وزارة الصحة والمصادر المفتوحة، سجّل لبنان خلال الأيام العشرة الأولى من سريان الاتفاق نحو 65 شهيداً، إضافة إلى ما بين 110 و170 جريحاً. هذه الأرقام لا يمكن التعامل معها كحوادث منفرَدة أو «أثمان جانبية» لتوتّر قائم، بل كمؤشر مباشر على أن الاتفاق لم ينجح في تحقيق وظيفته الأولى وهي وقف - أو على الأقل خفض - العنف.

الأكثر دلالة أن هذه الحصيلة جاءت في فترة يُفترض أنها بداية «ترتيب جديد» للواقع الأمني. غير أن ما ظهر عملياً هو العكس تماماً، إذ استمر استهداف مناطق جنوبية عديدة، مدنية وزراعية، من دون أي تبدّل في قواعد الاشتباك، أو أي إشارات إلى ضبط حقيقي للسلوك العدواني الإسرائيلي.

اتفاف بلا آلية إلزام

المعطيات الميدانية تشير إلى تسجيل ما بين 180 و230 خرقاً خلال الفترة نفسها، شملت غارات جوية، قصفاً موضعياً، تحرّكات عسكرية وتوغّلات محدودة، إضافة إلى خروقات جوية مُكثّفة عبر الطائرات المُسيّرة والطيران الحربي.

هذا التراكم الكمّي والنوعي لا يُمكن تفسيره كـ«حوادث منفصلة»، بل كاستمرار لمنطق عملياتي واحد، ما يعني أن الاتفاق لم يُنتج أي آلية ضبط فعلية، ولم يفرض أيّ كلفة سياسية أو عسكرية على الطرف الإسرائيلي مقابل الاستمرار في هذه الأنماط. بمعنى أدقّ، ثبت أن الاتفاق صيغ من دون ذراع تنفيذية حقيقية، أو أن فكرة «الإلزام المتبادل» كانت غائبة منذ اللحظة الأولى.

وفي خلفية هذا المشهد، تؤكّد إسرائيل عملياً عزمها على الإبقاء على وجود عسكري في «مناطق أمنية» داخل جنوب لبنان ومرتفعات جبل الشيخ، من دون سقف زمني واضح، بذريعة منع أي تهديدات مُحتملة مصدرها حزب الله.

ويطرح ذلك إشكالية جوهرية حول طبيعة الاتفاق نفسه، إذ لم يُنتج التزاماً متبادلاً بوقف أو تنظيم الانسحاب، بل فتح الباب أمام إعادة تعريف مفهوم «الحدود الأمنية» بما يسمح بإبقاء تموضع عسكري إسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية بشكل مستمر.

في المقابل، يواصل المستوى السياسي والعسكري الإسرائيلي تأكيد هذا النهج، حيث شدّد رئيس الوزراء ووزير الدفاع على أن جيش العدو الإسرائيلي سيبقى في ما يُسمّى «القطاع الأمني» داخل الجنوب اللبناني، باعتباره ضرورة استراتيجية لمنع أي تهديدات مستقبلية، مع التذرّع باعتبارات أمنية مرتبطة بمنع تكرار سيناريو الأنفاق الحدودية أو الهجمات عبر الحدود. وبذلك يتحوّل «الاتفاق الإطاري» من منظور إسرائيلي إلى إطار لإدارة الصراع لا إلى تسوية نهائية، مع إبقاء خيار البقاء العسكري مفتوحاً تحت عنوان «الاحتياج الأمني المستمر». ويكمن جوهر الأزمة في طبيعة الصياغات المتعلّقة بآليات الانسحاب، لما يعتريها من غموض بنيوي في النص، إذ بدل أن تُلزم إسرائيل بانسحاب كامل ونهائي، يجري الحديث عملياً، وكما نصّ عليه الاتفاق، عن إعادة تموضع داخل الجغرافيا اللبنانية نفسها.

ورغم كل الوقائع المُسجّلة منذ لحظة الإعلان عن الاتفاق، يخرج رئيس الجمهورية جوزف عون يومياً مُسوّقاً بأن الاتفاق لا يمنح أيّ شرعية لوجود القوات الإسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية، بل يهدف إلى تثبيت مسار انسحاب تدريجي يمهّد لتمكين الجيش اللبناني من بسط سلطته الكاملة في الجنوب.

وبين ما يدّعيه عون وما يمارسه نتنياهو ميدانياً، لم يحسم «اتفاق الإطار» معادلة السيادة على الأرض، بل أعاد تدويرها بصيغة غير مُكتملة، حيث تروّج السلطة للاتفاق من منظور الانسحاب وتمكين الدولة، فيما تعمل إسرائيل على تكريس منطق «البقاء الأمني المفتوح».

في ضوء هذه المُعطيات، تتّسع دائرة النقد السياسي داخل لبنان تجاه السلطة، ليس فقط بسبب النتائج، بل بسبب أصل القرار، إذ تتحمّل السلطة مسؤولية مباشرة عن توقيع إطار لا يملك أدوات إلزام حقيقية على إسرائيل، والقبول بضمانات دولية لم تتحوّل إلى آليات تنفيذ، والتعامل مع واقع ميداني غير متوازن على أنه قابل للتطويع عبر التفاهمات السياسية، فضلاً عن الاكتفاء بإدارة سياسية للانكشاف الميداني بدل مواجهته أو إعادة صياغته.

إلا أن الأخطر في هذا السياق هو أن السلطة تبدو وكأنها انتقلت من موقع إدارة تفاوض إلى موقع إدارة تداعيات اتفاق، من دون امتلاك القدرة على تعديل شروطه أو حتى وقف نتائجه السلبية.

ومع مرور الأيام، تتعزّز قناعة بأن ما يجري ليس «فشل تنفيذ اتفاق»، بل «نجاحه بوظيفته غير المُعلنة» وهي تثبيت الواقع القائم. فبدل أن يفتح الاتفاق مساراً لخفض التصعيد، وفّر غطاء سياسياً لاستمراره، ضمن صيغة تسمح لإسرائيل بمواصلة عملياتها تحت سقف تفاهم دولي، فيما يُطلب من لبنان ضبط ردود فعله وتقييد خياراته وعلى رأسها المقاومة. وبعد عشرة أيام فقط، لم يعد السؤال الجوهري هل نجح «الاتفاق الإطاري»؟ بل كيف يمكن تبرير اتفاق لم يوقف العمليات العسكرية، ولم يفرض التزامات متبادلة، ولم يغيّر في الوقائع الميدانية شيئاً يُذكر؟

رحلت إسبرنزا غندور في غارة إسرائيلية معادية على سيارتها في بلدة النبطية الفوقا الجنوبية. لكنّ صورتها بقيت في ذاكرة كل من عرفها: امرأة أعطت عمرها للتربية، واحتت الناس بصدق، فبادلها الناس المحبة نفسها. ثم بكوها جميعاً دفعة واحدة. فهي، ومنذ عام 1995 بدأت عملها في المجال التربوي، متنقّلةً بين التعليم والإدارة، قبل أن تصبح مديرة ووجها من الوجوه المعروفة في التعليم الرسمي.

أخبار

«الكيمياء» مفقودة بين الشرع وعون وسلام

بحسب مصادر تتابع مسار العلاقات اللبنانية - السورية، لم تفضِ اللقاءات التي جمعت الرئيس السوري أحمد الشرع بكلّ من رئيس الجمهورية جوزيف عون ورئيس الحكومة نواف سلام إلى بناء علاقة سياسية مريحة أو قنوات تواصل فعّالة. وتقول المصادر إن الشرع لا يخفي تحفّظاته على بعض مقاربات عون، فيما لم ينجح سلام، حتى الآن، في إقامة علاقة سياسية مُنتِجة معه تسمح بتطوير التفاهمات بين الجانبين.

وتستند هذه الانطباعات، وفق المصادر، إلى مقارنة بين لقاءات الشرع مع سلام واجتماعه أخيراً برئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي، إذ بدا الرئيس السوري أكثر ارتياحاً وانفتاحاً في لقائه مع ميقاتي، ما أتاح نقاشاً مُعمّقاً في ملفات حساسة، أبرزها العلاقة مع حزب الله ومستقبل سلاحه. وفي هذا السياق، نُقل عن الشرع قوله إن الذهاب إلى نزع السلاح من دون حوار لبناني داخلي هادئ «ضرب من الجنون»، مؤكّداً في الوقت نفسه أنه لن يسلك مسار توقيع سلام مع إسرائيل.

وتضيف المصادر أن لقاءات الشرع مع سلام غالباً ما يطغى عليها الفتور، إلى حدّ أن الرئيس السوري كان يعبّر، بصورة غير مباشرة، عن عدم فهمه للمقاصد التي يحاول رئيس الحكومة اللبنانية إيصالها خلال النقاشات، أو للمنطلقات التي يستند إليها في بعض مواقفه.

وبحسب المصادر نفسها، فإن الارتياح الذي طبع لقاء الشرع وميقاتي أثار انزعاج سلام، الذي سعى إلى الحدّ من انعكاساته السياسية، خشية أن يُسهم في إعادة تعويم ميقاتي ورفع أسهمه مجدّداً كمرشح لرئاسة الحكومة المقبلة. ولهذه الغاية، روّج سلام في مجالسه أنّ نجاح اللقاء يعود بالدرجة الأولى إلى الدور الذي أدّاه الجانب التركي في ترتيبه.

برودة الراعي تجاه الشيباني

قالت أوساط مواكبة إن اللقاء الذي جمع وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، بالبطريرك الماروني بشارة الراعي في بكركي، نهاية الأسبوع الماضي، اتّسم بقدر من البرودة، وكان خالياً من مظاهر الودّ. وأضافت أن هذا الانطباع تعزّز أيضاً في محطة الشيباني في عاصمة الشمال، بعدما اعتذر رئيس أساقفة طرابلس المارونية المطران يوسف سويف عن عدم المشاركة في استقبال الشيباني في دار إفتاء طرابلس، موفِداً الخورأسقف أنطوان مخايل لتمثيله، في حين حضر ممثّلو سائر الطوائف المسيحية اللقاء.

جنبلاط غاضب من بلدية بيروت

خلال تقديمه واجب العزاء في بيروت، اقترب عدد من أعضاء مجلس بلدية بيروت من النائب السابق وليد جنبلاط وعرّفوه بأنفسهم. وما إن علم أنهم أعضاء في المجلس البلدي، حتى أبدى امتعاضه الشديد، وانتقد أداء البلدية «الفاشل»، قبل أن ينصحهم بالعمل الجدّي من أجل إنماء العاصمة وتحسين أوضاعها.

البحث عن «مخرج لائق» لدريان؟

يرجّح معنيون بشؤون دار الفتوى أن قراراً عربياً قد اتُّخذ بعدم استمرار مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان في منصبه، على خلفية الأزمة القانونية التي أحاطت بعملية التمديد له. وبحسب هؤلاء، تجري مشاورات بين القيادات السنّية لإيجاد مخرج يحفظ ماء الوجه وينهي ولايته بطريقة لائقة، من دون إثارة أزمة جديدة داخل المؤسسة الدينية.

وتضيف المصادر أنّ دريان يدرك هذا التوجّه، ولذلك يسعى إلى «حرق» عدد من الأسماء المطروحة، والإيحاء بأن المرشّحين المتداولين لا يمتلكون المؤهّلات اللازمة لتولّي المنصب، ولا القدرة على أداء مهامه أو تأمين الغطاء والدعم العربيَّيْن المطلوبيْن للمفتي المقبل.

من يراس بلدية العاصمة؟

يعبّر عدد من أعضاء مجلس بلدية بيروت عن استيائهم من أن زميلهم المحسوب على «جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية»، أحمد شاتيلا، هو من «يدير» البلدية فعلياً، لافتين إلى أن رئيس البلدية إبراهيم زيدان لا يُقرّ أمراً من دون التشاور مع شاتيلا، ولا يعقد أي اجتماع محوري إلّا بحضوره. ويؤكد هؤلاء أن شاتيلا بات صاحب الكلمة الفصل في إدارة شؤون البلدية، وهو قادر على الحصول على توقيع زيدان على المعاملات من دون أن يدقّق الأخير في تفاصيلها، فضلاً عن تولّيه متابعة الملفات العالقة، والعمل على حلّ المشاكل التي يطرحها أعضاء المجلس، سواء خلال الجلسات أو عبر مجموعة «واتساب» الخاصة بالبلدية.

ويرى بعض أعضاء المجلس أن هذا الواقع ليس وليد الصدفة، بل يعكس توزيعاً مُتّفقاً عليه للأدوار، هدفه التغطية على الأداء الضعيف لرئيس البلدية وعدم قدرته على إدارة العمل البلدي. ويشيرون إلى احتمال وجود تفاهم بين «الأحباش» والنائب فؤاد مخزومي، يقضي بتسيير شاتيلا الشؤون البلدية، في مقابل الإبقاء على زيدان في موقعه، بما يضمن استمرار وضع يد مخزومي على البلدية واستثمارها سياسياً وفي إطار النفوذ الانتخابي.

مقالة

المارونية السياسية بين مزمارها وإزميرها

كريم حدّاد

ليست الأزمة اللبنانية الراهنة خلافاً عابراً على صلاحيات، ولا سجالاً دستورياً بارداً بين الرئاسات، ولا نزاعاً إدارياً. الأزمة في جوهرها، عودة مكشوفة إلى السؤال الأول الذي حكم لبنان منذ نشأته الحديثة: أين يكون مركز القرار، ومن يملك حق تعريف السيادة، وهل الدولة إطار توازن وطني أم أداة بيد زعماء طائفة، أو محور خارجي، أو مشروع إقليمي يريد استخدام لبنان ساحةً لتصفية حساباته مع المقاومة؟

تاريخياً، لم يكن للحكم السعودي، مشكلة حقيقية مع من يمسك القرار في لبنان ما دام لا يخرج من المدار الغربي. كان رئيس الجمهورية، في الصيغة اللبنانية الأولى، عنواناً لامتياز سياسي ماروني محروس من الخارج، بدأ من فرنسا، مروراً ببريطانيا، وصولاً إلى الولايات المتحدة التي لم ترث الاستعمار الأوروبي القديم فحسب، بل أعادت إنتاجه عبر أدوات مثل: مساعدات، بعثات، سفراء، إصلاح، مؤتمرات دعم، وضغوط ناعمة أو خشنة بحسب الحاجة. وكان الحكم السعودي، بحكم تكوينه السياسي وموقعه الوظيفي في النظام الإقليمي، جزءاً من هذا المدار لا خصماً له. لذلك لم يكن الخلاف السعودي مع الحكم اللبناني خلافاً على التبعية، بل على إدارة التبعية وتوزيع أرباحها.

أما سورياً، فكانت ترى لبنان من زاوية أخرى. لم تكن مشكلتها مع لبنان المجتمع، ولا مع لبنان الجغرافيا، بل مع لبنان السلطة حين يكون رأسه السياسي بوابة مفتوحة للتدخل الخارجي في خاصرة دمشق. ومن هذه الزاوية يمكن فهم حرص حافظ الأسد، بعد تجربة الحرب الأهلية وما رافقها من تدخلات إسرائيلية وغربية وعربية، على دعم التغيير الذي جاء به اتفاق الطائف، بنقل مركزية القرار من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء، أي إلى بنية أكثر تعدداً وأقل قابلية للاختطاف الفردي. لم يكن اتفاق الطائف بريئاً من الحسابات الإقليمية والدولية، ولم يكن نصاً منزلاً من سماء الوفاق الوطني، لكنه، في لحظة تاريخية محددة، شكّل تسوية كبرى: تقليص امتياز الرئاسة الأولى، إعادة توزيع السلطة التنفيذية، وفتح الباب أمام شراكة أوسع، ولو بقيت أسيرة الطائفية نفسها. وهي صيغة سارت فيها الإدارة الأميركية والحكم السعودي، لا حباً بإصلاح النظام اللبناني، بل استمالةً لسوريا في لحظة عربية ودولية كان عنوانها الأكبر معركة إطاحة صدام حسين.

اليوم، يبدو أن بعض القوى تريد الانقلاب على روح تلك التسوية لا بنص دستوري معلن، بل بممارسة سياسية يومية. فحين أحبط الحكم السعودي من تجاعة استخدام السنّة في مواجهة المقاومة، وتراجعت قدرة أدواته التقليدية على تحويل الساحة الإسلامية إلى جبهة داخلية ضدها، وجدت الرياض نفسها تستدعي المارونية السياسية، من الكنيسة إلى الأحزاب، لتلعب دور رأس الحربة ضد المقاومة، وعندها صار إحياء صيغة الـ1943 حلماً مغرياً. فالرهان الجديد ليس على توازن وطني، بل على رئيس جمهورية يتصرف كأن الطائف تفصيل عابر، وكأن مجلس الوزراء مكتب تصديق، وكأن رئيس الحكومة موظف ينتظر الإشارة، لا أنه شريك دستوري في السلطة التنفيذية.

هنا تتجلى المقايضة المضمرة بكل وضوح: المارونية السياسية تخوض مواجهة ضد المقاومة، في موازاة الحرب الإسرائيلية عليها واستكمالاً لوظيفتها السياسية، مقابل وعد غير مكتوب بإعادة القرار إلى رئاسة الجمهورية، أو أقله بإطلاق يد الرئيس ليتصرف كما لو أن البلاد عادت إلى ما قبل دستور الطائف. إنها صفقة بين ذاكرة امتياز قديم ومشروع إقليمي جديد. الأول يريد استعادة مجد مفقود، والثاني يريد ضرب المقاومة من الداخل بعدما عجزت إسرائيل عن كسرها من الخارج.

وصف الرئيس الشهيد رشيد كرامي موقع رئيس الحكومة في دستور ما قبل الطائف، بأنه أقرب إلى «باش كاتب». لكن ما يجري اليوم، يكاد يحوّل رئيس الحكومة، في الممارسة السياسية لا في النص، إلى «شرّابة خرج»، على ما يتندر به كثير من الساسة لا سيما السنة. وليس سراً أن رؤساء حكومات سابقين، اختلفت مواقعهم وخلفياتهم، يهمسون بغضب مكتوم من ضعف الرئاسة الثالثة، ومن جموح الرئاسة الأولى، ومن هذا الميل الخطير إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. فالسنّة، الذين قبلوا بالطائف بوصفه تسوية تعيد إليهم موقعاً تنفيذياً مركزياً، لا يستطيعون أن يشاهدوا موقعهم يتحول إلى ظلّ بلا مضمون، فيما يُطلب منهم في الوقت نفسه أن يكونوا شهود زور على انقلاب سياسي لا يجرؤ أصحابه على تسميته باسمه.

من هنا، يصبح ما يسمى «اتفاق واشنطن» أكثر من ورقة تفاهم أو إطار أمني أو ممر إلزامي لتهدئة مزعومة. إنه، في حقيقته السياسية، حلف غير معلن بين المارونية السياسية واليمين الصهيوني، يمني كل طرف فيه النفس بتحقيق غايته عبر الآخر. اليمين الصهيوني يريد أن تستكمل الدولة اللبنانية ما عجزت عنه آلة الحرب الإسرائيلية: محاصرة المقاومة، نزع بيئتها السياسية، دفع الجيش والأجهزة الأمنية إلى مواجهة داخلية، وتحويل الصراع مع العدو إلى صراع بين اللبنانيين. أما المارونية السياسية، أو جناحها الأكثر وهماً، فتريد أن تقايض هذا الدور بعودة رمزية ومادية إلى زمن كانت فيه الرئاسة الأولى مركز الثقل، لا شريكاً بين شركاء.

لكن البضاعة المطلوبة من رئيس الجمهورية خطيرة ومسمومة: أن يشن حرباً سياسية وأمنية على المقاومة باسم الدولة، وأن يستخدم الجيش والأجهزة الأمنية في معركة لا يمكن للدولة أن تربحها لأنها، ببساطة، ليست معركة الدولة بل معركة الخارج على جزء أصيل من شعبها وتاريخها وقوتها. هنا يغيب عن أصحاب الحلم الجديد درس أمين الجميل وإبراهيم طنوس بين 1982 و1984. لقد ظنّ ذلك العهد، يومها، أن حماية إسرائيلية وأميركية تكفي لإعادة تركيب لبنان بالقوة، وأن الجيش قادر على أن يكون أداة غلبة داخلية. فانتهى الأمر إلى انكسار المشروع، وانكشاف الرهان، وسقوط اتفاق 17 أيار تحت ضغط انتفاضة وطنية لم تكن مجرد حدث عابر، بل إعلاناً بأن لبنان لا يُحكم بمنطق الغلبة ولا يُسلّم إلى العدو ولو وقّعت باسمه سلطة رسمية.

الجيش اللبناني، بكل ما فيه من تناقضات وضغوط وحاجات، ليس ميليشيا عند رئيس، ولا شركة أمنية عند سفارة، ولا قوة مرتزقة في خدمة مشروع إقليمي. هو مؤسسة وطنية لا تستطيع أن تنجو إلا إذا بقيت على مسافة من الفتنة. ولعل الوعي الوطني عند قائد الجيش وقيادة الأجهزة الأمنية هو ما يفسّر حال التوتر المكتوم في أعلى السلطة. فحين يشعر رئيس الجمهورية بأن المؤسسة العسكرية لا تسير كما يريد في طريق التصادم، يصبح الضغط على قائد الجيش، أو محاولة تبديل القادة العسكريين والأمنيين، جزءاً من معركة السيطرة على أدوات القوة. وهذا، في بلد كلبنان، ليس تفصيلاً إدارياً، بل لعب بالنار على حافة هاوية.

> **في لبنان، يمين صهيوني يقايض الخارج، بأن يتولى هو المعركة ضد المقاومة مقابل إعادة الزمن إلى دستور العام 1943. غير آبه بالفتنة التي تقضي على ما بقي له**

المشكلة أن بعض الموارنة السياسيين لا يقرأون التاريخ إلا من الصفحة التي تعجبهم. يستعيدون لحظة الامتياز، وينسون كلفتها. يتذكرون زمن الرئاسة القوية، وينسون أنها كانت قوية بالخارج وضعيفة في الداخل. يحلمون بلبنان يُدار من قصر واحد، وينسون أن القصر نفسه احترق سياسياً حين صار عنواناً للانقسام. يراهنون على إسرائيل، وكأن إسرائيل تمنح حلفاءها حياة، لا تستخدمهم ثم تتركهم على قارعة الهزيمة. يراهنون على واشنطن، وكأن واشنطن تعرف الوفاء لمن تورطوا في حروبها الصغيرة. ويراهنون على حرب أهلية بين اللبنانيين، وكأن الحرب الأهلية قطار يمكن إيقافه عند المحطة التي يريدونها.

قرأتُ قبل أيام تعليقاً طريفاً لكاتب ينصح السياسيين الموارنة بالا يبالغوا في أحلامهم، حتى لا يصيبهم ما أصاب اليونانيين حين غزوا أنقرة فخسروا أزمير. في هذه الصورة التاريخية ما يكفي من العبرة. فليس أخطر على جماعة سياسية من أن تخلط بين الذاكرة والأسطورة، وبين القدرة والوهم، وبين دعم الخارج وضمان النصر. لقد ظنّ اليونانيون أنهم ذاهبون إلى أنقرة، فإذا بهم يخسرون أزمير. كذلك قد يظن بعض اللبنانيين أنهم ذاهبون إلى نزع قوة المقاومة، فإذا بهم يكتشفون أنهم نزعوا آخر ما تبقى من توازن داخلي، وفتحوا الباب أمام خراب لا يختار ضحاياه بحسب الطائفة.

إن غباء المراهنة على الجزار الإسرائيلي لا يفوقه إلا غباء المراهنة على حرب أهلية بين اللبنانيين. فإسرائيل لا تريد لبنان دولة قوية، ولا جيشاً قوياً، ولا مسيحيين أقوياء، ولا سنّة أقوياء، ولا شيعة أقوياء. تريد بلداً مكسوراً، مشرذماً، محكوماً بالخوف، تستيقظ طوائفه كل صباح لتسأل من يحميها من الطائفة الأخرى، لا من يحميها من العدو. وكل من يظن أن بإمكانه استخدام إسرائيل ضد خصمه الداخلي ثم العودة إلى بيته آمناً، لا يعرف إسرائيل ولا يعرف لبنان ولا يعرف التاريخ.

من هنا، فإن السؤال الحقيقي ليس ما إذا كان رئيس الجمهورية قادراً على إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل الطائف. السؤال هو: هل ينتبه النافخون في مزمار الفتنة ضد المقاومة إلى أنهم لا يفتحون طريقاً إلى الدولة، بل طريقاً إلى الانتحار الوطني؟ وهل يفهمون أن لبنان، مهما ضعف وتعب ونزف، لا يُحكم بالمغامرة، ولا يُسلّم بالصفقات، ولا يقبل أن تكون دولته بندقية مأجورة في حرب الآخرين.

تقرير

عون وتهمة «المادة 13»: «بدل أن يكحّلها عماها»

زينب حمود

رغم فداحة اتفاق الإطار بمجمله، شكّلت «المادة 13» أكثر بنوده إثارةً للجدل، وتعرّضت لانتقادات واسعة، حتى من خصوم المقاومة والمؤيّدين للتفاوض المباشر مع العدو. فقد رأى هؤلاء فيها تنازلاً شاملاً عن حق اللبنانيين في ملاحقة إسرائيل ومُساءلتها عن مجمل جرائمها، من قتل المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمُسعفون والصحافيون، إلى الإبادة العمرانية والبيئية والثقافية، والتهجير القسري، وسائر الانتهاكات التي ارتكبتها خلال الحرب.

وإزاء موجة الاعتراضات، حاول رئيس الجمهورية جوزيف عون تبرئة نفسه من تهمة «المادة 13»، لكنه وقع في سقطة ثانية. فالمادة، كما وردت في النص الرسمي للاتفاق، تنصّ على أن «تلتزم إسرائيل ولبنان باتخاذ تدابير قائمة على حسن النية وتُظهر نوايا إيجابية، بما في ذلك وقف جميع الأعمال العدائية أو المناوئة في المجال السياسي أو القانونية الدولية، تماشياً مع أهدافهما المشتركة الرامية إلى إقامة علاقات

(مروان بو حيدر)

مستقرّة وسلمية». ومع ذلك، استغرب عون، خلال لقائه وفداً من نقابتَي المحامين في بيروت والشمال، «جهل المعارضين»، داعياً إياهم إلى «قراءة الاتفاق منيح»، مؤكداً أنّ ما وقّع عليه هو «تعليق الأعمال القانونية من الجانبين اللبناني والإسرائيلي خلال فترة التفاوض حصراً، لا إلغاؤها». لكن هذا التوضيح فتح الباب أمام جدل قانوني ولغوي، إذ وجد المعارضون أنفسهم أمام «لعبة المصطلحات»، مميّزين بين كلمة cessation الواردة في النص الإنكليزي، والتي تعني «الوقف» أو «الإيقاف»، وكلمة suspension التي تعني «تعليق». ومن هنا برز التساؤل: هل يستند الرئيس عون إلى نسخة مختلفة من الاتفاق؟

تؤكّد النائبة حليمة القعقور أنها اطّلعت «على ثلاث نسخ من الاتفاق، وكلّها تنص على وقف الأعمال القانونية ضد العدو، لا تعليقها»، مشدّدة على أنه «لا يمكن التلاعب بالمصطلحات عند التفاوض مع العدو، أو الادّعاء بأننا كتبنا شيئاً ونقصد شيئاً آخر». وتضيف أن قراءة المادة في سياقها الكامل تُظهر أن وقف الملاحقات القانونية جاء في إطار السعي إلى «إقامة علاقات مستقرة وسلمية» بين البلدين، بما يوحي بأن التخلّي عن المُساءلة ليس إجراءً مؤقّتاً، بل هو جزء من المسار السياسي الذي يرسمه الاتفاق.

وفي معرض دفاعه عن الاتفاق، شدّد عون أيضاً على أن إسقاط الحق في الملاحقة القانونية يطاول الطرفين، معتبراً أن ذلك يعكس توازناً في الالتزامات. غير أن ذلك يعني، وفق القعقور، «بيع كل شيء للعدو، فالدولة اللبنانية لم ترتكب أي جريمة ضد إسرائيل لتلاحقها عليها، بل جاء الاعتداء من طرف واحد، هو إسرائيل. أمّا إذا كانت إسرائيل تعتبر أن حزب الله ارتكب أفعالاً تستوجب الملاحقة، فإن الاتفاق لا يشمله، بل يحمّله أصلاً مسؤولية العدوان».

التخلّي عن المُساءلة ليس إجراءً مؤقتاً بخلاف ما قاله عون بل جزء من مسار سياسي يرسمه الاتفاق

وتطرح القعقور سؤالاً إضافياً: «حتى لو سلّمنا جدلاً بأن الاتفاق لا ينصّ على إلغاء الحق في الملاحقة، بل على تعليقه خلال فترة التفاوض، فكيف يمكن للبنان أن يقدّم هذا التنازل بوصفه بادرة حسن نية، فيما تواصل إسرائيل، في المقابل، خرق الاتفاق يومياً عبر عمليات القتل والتفجير والانتهاكات الميدانية؟».

وإذا كان تبرير عون لم يُقنع معارضي الاتفاق، فإن القعقور ترى فيه «تراجعاً مُبطناً عن الخطأ». لكن، هل يمكن ترجمة هذا التراجع بعد التوقيع الرسمي على الاتفاق؟ تجيب أكثر من مرجعية قانونية بالإيجاب، موضحة أن «اتفاق الإطار ليس اتفاقاً نهائياً، ولا يرتّب بذاته التزامات قانونية نافذة، بل يحدّد إطار المفاوضات تمهيداً للتوصل إلى اتفاق نهائي، ولا يصبح مُلزماً إلّا بعد إقراره في مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب عليه». وبناءً عليه، يبقى الباب مفتوحاً لتصحيح الموقف، إذا توافرت الإرادة السياسية. غير أن ذلك لا يتحقّق عبر خطابات موجّهة إلى الداخل، بل يقتضي إبلاغ الجانب الإسرائيلي رسمياً بتعديل الموقف اللبناني، من خلال مذكّرة أو كتاب رسمي يصحّح ما ورد في الاتفاق.

المحاكم الأوروبية بديله؟

بعد توقيع «اتفاق العار»، وبمبادرة من عائلة الشهيدين المدنيين محمد شهاب وطفلته تالين، وقّع عدد من أهالي الضحايا عريضة دولية ترفض أي تسويات سياسية أو اتفاقيات تمنح حصانة لمرتكبي جرائم الحرب، وتطالب، خلافاً لما نصّ عليه الاتفاق، بملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم أمام المحاكم الدولية والوطنية. وقد وُجّهت العريضة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوّض السامي لحقوق الإنسان، والمدّعين العامين في عدد من الدول الأوروبية.

وبعدما تنازلت السلطة عن الحق العام في ملاحقة إسرائيل على جرائمها، سعت عائلات الضحايا إلى البحث عن إطار قانوني بديل يحفظ حقها الشخصي في مقاضاة إسرائيل عن جرائم قتل وتدمير ممتلكات. ووجدت في المحاكم الوطنية في عدد من الدول الأوروبية، مثل السويد وسويسرا وألمانيا وبلجيكا والنروج، نافذة قانونية ممكنة، استناداً إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية الذي يجيز محاكمة مرتكبي جرائم الحرب بغضّ النظر عن جنسيتهم أو مكان ارتكاب الجريمة.

غير أن اللجوء إلى المحاكم الوطنية ذات الاختصاص العالمي، وفق القعقور، «أمر مُعقّد بالنسبة إلى الأفراد، سواء بسبب كلفته المالية المرتفعة أو لأن غالبية الأنظمة القضائية تشترط أن يحمل المدّعي جنسية الدولة التي تُرفع فيها الدعوى، باستثناء ألمانيا والسويد. وعليه، يكون رئيس الجمهورية، ومعه رئيس الحكومة نواف سلام، الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية، قد قيّدا قدرة اللبنانيين على ملاحقة الاحتلال قانونياً، ومنحاه عملياً «كارت بلانش» للإفلات من العقاب على جرائم حرب لا تسقط بالتقادم.

تقرير

إسرائيل تمحو أو تُدمّر 55 بلدة تاريخية

منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان ابتداءً من عام 2023، وتصاعدها بين عامي 2024 و2026، لم يقتصر الاستهداف على الإنسان والبنية التحتية، بل طاول بصورة مباشرة ومُمنهجة التراث الثقافي المادّي وغير المادّي.

ووفقاً لتقرير أعدّته وزارة الثقافة، تعرّضت للمحو أو التدمير قرابة 55 قرية وبلدة تاريخية في جنوب لبنان، بما تحتويه من بيوت تراثية، ومقامات، ومعالم دينية وبيوت عبادة (كنائس ومساجد)، وصروح تعليمية وإدارية واستشفائية، إضافة إلى المراكز التي تحتوي على السجلّات الشخصية ووثائق القيد، وأسواق، وحقول، وبساتين تاريخية، في محاولة واضحة لطمس معالم الأرض والذاكرة.

في ما يأتي عرض لأبرز المعالم التاريخية التي تدمّرت أو تضرّرت نتيجة العدوان الإسرائيلي:

مواقع تحظى بالحماية المُعزّزة وفق اتفاقية لاهاي وبروتوكولها الثاني:
- قلعة شمع (المُدرجة على القائمة التمهيدية للتراث العالمي لمنظّمة اليونسكو)
- موقع صور المدينة وموقع البص الأثري (المُدرجان على لائحة التراث العالمي لمنظّمة اليونسكو)
- قلعة الشقيف (أرنون) (المُدرجة على القائمة التمهيدية للتراث العالمي لمنظّمة اليونسكو)
- قلعة تبنين (المُدرجة على القائمة التمهيدية للتراث العالمي لمنظّمة اليونسكو)
- مواقع أمّ العمد، قلعة شقرا (دوبية).

معالم أثرية أخرى:
- ثكنة غورو والسور الروماني في بعلبك

قصف العدو آثار صور

قلعة شمع التي دمرها الاحتلال (علي حشيشو)

- قبة دورس التاريخية قرب مدينة بعلبك.

كنائس ومواقع مسيحية:
- ثلاث كنائس للطوائف المارونية والأرثوذكسية والكاثوليكية ودير مارونيّ، هي معالم أثرية مجاورة لأوتيل بالميرا وللمنشية ولمدخل قلعة بعلبك المُسجّلة على لائحة التراث العالمي لمنظّمة اليونسكو.
- كنيسة مار جاورجيوس للروم الكاثوليك (دردغيا)
- كنيسة مار يوحنا المعمدان (سردا)
- كنيسة مار ماما (دير ميماس)
- كنيسة مار الياس الحي (علما الشعب)
- كنيسة سيدة الانتقال (النبطية)
- كنيسة مار جاورجيوس (القليعة)
- كنيسة الروم الكاثوليك (الخيام).

مساجد تاريخية وأثرية:
- مسجد النبي شعيب (بليدا)
- مسجد كفرتبنيت (النبطية)
- مسجد طيردبا (صور)
- المسجد الثراثي (وسط عينابا)
- الجامع الثراثي (النبطية التحتا)
- المسجد الكبير (بنت جبيل)
- مسجد حي البياض الأثري (النبطية)
- مسجد ومقام النبي محيبيب (ميس الجبل)
- مسجد النبي منذر (مركبا).

الأسواق التاريخية:
- النبطية: السوق العتيق المعروف «بسوق التوابل» و«السوق العثماني».

استهداف إسرائيلي مباشر ومُمنهج للتراث الثقافي المادّي وغير المادّي، في محاولة واضحة لطمس معالم الأرض والذاكرة

- سوق بنت جبيل التراثي.

الأبنية التراثية:
- النبطية: نحو 120 مبنى تراثياً تتوزع بين أحياء المدينة المختلفة (البياض - السراي - الراهبات - الميدان - المسلخ...)، إضافة إلى أجزاء من سراي النبطية القديمة ومنزل شاهين (عمره نحو 150 عاماً).
- بيوت حاروف الحجرية القديمة (يفوق عمرها 100 عام)
- مبنى المنشية (بعلبك)
- فندق بالميرا (بعلبك).

القرى التاريخية:
قضاء بنت جبيل: عينابا - عبترون - عيتا الشعب - بيت ليف - حانين - مارون الرأس - القوزح - رشاف - راميه - الطيري - يارون - رميش.
قضاء مرجعيون: الخيام - العديسة - ميس الجبل - حولا - كفركلا - مركبا - رب ثلاثين - دير ميماس - القنطرة - القصير - بني حيان - الطيبة - طلوسا - سردة - دير سريان.
قضاء صور: الناقورة - رأس البياضة - علما الشعب - البستان - شمع - شيحين - مروحين -الجبين - الزلوطية - يانوح - البازورية - مروحين.
قضاء حاصبيا: المجيدية - الوزاني.

التراث البيئي والثقافي الطبيعي:
- تمّ اقتلاع كروم كبيرة من شجر الزيتون المُعمّر الموجود في قرى وأقضية (صور - بنت جبيل - النبطية).
- سرقة أشجار من الزيتون المُعمّر والخرّوب والسنديان الموزّعة في أحراج قضاء حاصبيا وقضاء بنت جبيل، وتدمير بساتين الخرّوب والتين والعنب.
- أعمال مُتعمّدة في حرق وجرف لأحراج البلوط والسنديان من أجل تغيير معالم الطبيعة وتشويه المشاهد الطبيعية بشكل كامل.
- تجريف المدرجات الزراعية التاريخية.

التراث غير المادي:
- تفكّك الذاكرة الجماعية والنسيج الاجتماعي: أدّت الغارات إلى تدمير قرى تاريخية ومواقع تراثية، ما تسبب في انقطاع الرابط بين السكان وأرضهم وتاريخهم، وهو ما يُعتبر تدميراً للهوية الثقافية والروح المجتمعية.
- تهديد الممارسات والمهارات التقليدية: استهدف القصف مناطق الحرف التقليدية والمساحات الاجتماعية، ما يهدّد استمرارية المهارات، والحرف اليدوية، والطقوس الاجتماعية، المرتبطة بهذه المناطق.
- فقدان «أماكن الذاكرة»: تضرّرت أسواق تاريخية في النبطية وصور وبعلبك، ومقابر، وكنائس، ومساجد، ما أدّى إلى طمس «أماكن الذاكرة» التي تُمارس فيها التقاليد اللامادّية.
- التهجير وانقطاع نقل التراث: تسبّب تهجير السكان من الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية في توقف نقل المعارف التقليدية والعادات بين الأجيال.
- استهداف مباشر للهوية الثقافية، ما يؤدّي إلى فقدان الارتباط العضوي بين اللبنانيين وتراثهم.
(الأخبار)

تقرير

مياومو «أوجيرو»

هل تُمحى ثماني سنوات من العمل بقرار؟

زينب يزبي

خرج قرار مجلس شورى الدولة المتعلّق بملف مياومي هيئة «أوجيرو» من الأدراج بعد أكثر من خمسة أشهر على صدوره، ليعيد إلى الواجهة ملف توظيف نحو 500 عامل في الهيئة. فالقرار الصادر في 29 كانون الثاني 2026، والذي بقي بعيداً من التداول طوال هذه الفترة، ظهر فجأة، مُسرّباً وقبل إبلاغ المعنيين به، ليثير مخاوف المستخدمين من تحويله إلى مدخل للمساس بوظائفهم، ما دفع الكثيرين إلى المتاجرة بحقوقهم المُكتسبة. ولم يقتصر الأمر عند التحرّك الذي يقوم به الاتحاد العمالي العام. فوزير الاتصالات شارل الحاج، عقد أمس سلسلة لقاءات شملت رئيس مجلس الوزراء نواف سلام ورئيس مجلس النواب نبيه بري، كما اجتمع في مكتب رئيس ديوان المحاسبة مع وزير العمل محمد حيدر ورئيس الديوان القاضي محمد بدران، في محاولة لإيجاد معالجة قانونية للملف. وشدّد المجتمعون على أن العاملين في الهيئة «ليسوا مسؤولين عن أخطاء إدارية أو إجراءات لم يكونوا طرفاً في اتخاذها»، مؤكّدين أن أي معالجة يجب أن تقوم على ميدانين متلازمين: احترام القانون، وحماية حقوق العاملين وضمان استمرارية المرفق العام.

إذاً، هل ستُقِرّ الحكومة بحقوق المياومين أم أنها ستقوم بالتهرّب من مسؤولياتها وتغضّ النظر عن وجودهم في العمل منذ أكثر من ثماني سنوات؟ الواقع، إن القرار الصادر تحت الرقم 240/ 2025 - 2026 لم يقض بصرفهم من العمل، ولم يتضمّن حكماً بإنهاء خدماتهم، بل جاء في إطار قبول المراجعة التمييزية المُقدّمة من المدّعي العام لدى ديوان المحاسبة لينقض جزئياً قرار ديوان المحاسبة الصادر عام 2021. فقد ورد في قرار مجلس شورى الدولة، أن ديوان المحاسبة أخطأ في تفسير عدد من المبادئ القانونية، فأعاد الملف إليه لإعادة النظر فيه وفق أسس مختلفة تقوم على أن الضغط الوظيفي أو ازدياد عدد المشتركين في الهيئة، لا يشكّلان مبرّراً لإجراء تعيينات خارج الأصول القانونية، وأن الحاجة إلى اليد العاملة، مهما بلغت، لا تعفي الإدارة من احترام النصوص القانونية والإجراءات التي تنظّم التوظيف في المؤسّسات العامة. كما رفض أن يتم الاستناد إلى انقضاء مهلة الشهرين للحؤول دون إجراء عمليات رقابة ديوان المحاسبة على الإنفاق العام، أي إن الأموال التي دُفعت كأجور لهؤلاء لا يمكن تبريرها بانقضاء مهلة الشهرين المنصوص عنها قانوناً، وبالتالي تصبح النفقة مخالفة للقانون.

لكنّ سقطة مجلس شورى الدولة لا تتعلق بالشكليات القانونية، بل بمضمون ما يرتّبه قرار المجلس من تداعيات على المستخدمين في الهيئة. فهو بقراره يُسقط «الحقوق المكتسبة» التي أقرّ بها ديوان المحاسبة واستند إليها للتعامل مع الملف. فالديوان اعتبر أن استمرار العامل في عمله أو تقاضيه راتباً لا يحوّل التوظيف المخالف للقانون إلى توظيف مشروع، ولا يمنع إعادة النظر في مدى قانونية الإنفاق المترتّب عليه. وخلص قرار مجلس الشورى إلى وجوب تطبيق المادة 86 من قانون تنظيم ديوان المحاسبة التي تفرض وقف صرف النفقة المخالفة للقانون، موصياً الديوان بإصدار قرار جديد على هذا الأساس.

بمعزل عن الأهمية القانونية لقرار المجلس، إلا أنه يؤدّي عملياً إلى وقف رواتب المياومين ومنع الاعتراف بهم وفق قانون العمل. لكنه بشكل ما، أعاد الكرة إلى ملعب ديوان المحاسبة لتطبيق نظرية «النفقة المخالفة». وهو بهذا، يحصر الملف بالشق القانوني فقط المتعلّق بالنفقة، بينما الواقع أن الأمر يتعلّق بمصير أشخاص يعملون في الهيئة منذ نحو ثماني سنوات. فمعظم هؤلاء التحقوا بالعمل بين عامَي 2017 و2018، ومنذ ذلك الحين يؤدّون أعمالهم بصورة فعلية داخل «أوجيرو»، من دون أن يكونوا طرفاً في القرارات أو الإجراءات الإدارية التي أفضت إلى توظيفهم.

مجلس شورى الدولة اعتبر أنّ «الحقوق المُكتسبة» لا تحول دون وقف النفقة المخالفة للقانون

وترى مصادر نقابية مطّلعة أن تحميل المياومين وحدهم نتائج أي مخالفة، إن ثبتت، يشكّل ظلماً. وتشدّد المصادر على أن أي قرار قد يصدر لاحقاً لا يلغي الحقوق التي نشأت نتيجة سنوات من العمل الفعلي، ولا يسمح بالتعامل مع هؤلاء العاملين وكأنهم مجرّد «خطأ إداري» يمكن شطبه من دون أي تبعات. فهؤلاء مُسجّلون لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ويخضعون لأحكام قانون العمل، ما يعني أن أي حقوق ترتّبت لهم نتيجة سنوات الخدمة تبقى مسألة يحكمها القانون والسلطات القضائية المختصة، ولا يمكن اختزالها بمجرد توصيف التوظيف بأنه مُخالف للأصول.

وبحسب المصادر نفسها، فإن هيئة «أوجيرو» لا تزال تعاني نقصاً في العديد من الاختصاصات، وهؤلاء العاملون يشكّلون جزءاً أساسياً من استمرارية العمل فيها. وتلفت إلى أن الهيئة نفسها استعانت بهم طوال السنوات الماضية لتأمين خدماتها، الأمر الذي يجعل التعامل معهم اليوم وكأنهم فائض عن الحاجة يتعارض مع الواقع التشغيلي للمؤسّسة. كما أن أي معالجة لا تراعي هذا الواقع لن تنعكس على العاملين وحدهم، بل قد تهدّد استمرارية مرفق الاتصالات، الذي يشكّل اليوم الركيزة الأساسية لقطاع الاتصالات في لبنان.

وفي الوقت نفسه، تحذّر المصادر من تحويل هذا الملف إلى ورقة ضغط في أي من الملفات الأخرى العالقة في القطاع، معتبرة أن حقوق العاملين يجب أن تبقى بمنأى عن التجاذبات السياسية والإدارية، وأن تتم معالجة أوضاعهم بمعزل عن أي خلاف آخر يطاول قطاع الاتصالات.

وكانت النقابة العامة للموظفين والمستخدمين والعمال في قطاع الاتصالات قد أصدرت بياناً قبل أيام، دعت فيه الحكومة ومجلس النواب إلى إقرار معالجة عاجلة لأوضاع المياومين في هيئة «أوجيرو»، محذّرة من خطوات نقابية تصعيدية في حال استمرار التأخير. وأكّدت أن المياومين التحقوا بالعمل استجابة لحاجة تشغيلية فعلية فرضتها متطلّبات استمرارية مرفق الاتصالات، وساهموا على مدى سنوات في الحفاظ على الشبكات وضمان استمرار الخدمات، ولا سيما في أصعب الظروف الأمنية والاقتصادية. كما شدّدت على أن العاملين لم يكونوا طرفاً في الآلية القانونية التي جرى توظيفهم بموجبها، وبالتالي لا يجوز تحميلهم وحدهم تبعات أي خلل إداري، مُطالبة بمعالجة تشريعية وتنظيمية توازن بين احترام القانون وصون حقوق العاملين واستمرارية المرفق العام. واعتبرت أن «ما يجري لا يمكن فصله في حال من الأحوال عما تحضّر له أوجيرو، كونها مؤسّسة رائدة تخدم جميع فئات الشعب اللبناني».

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

تشييع مليوني لخامنئي في طهران
النظام أكثر ثقةً بنفسه

طهران - **محمد خواجوني**

احتشد الملايين من مختلف أطياف الشعب الإيراني، أمس، على امتداد مسار بلغ طولُه 20 كيلومتراً، رابطاً شرقَ طهران بغربها، في وداع تاريخي لجثمان قائدهم الشهيد،

> **يشكّل استعراض القوة الشعبية ورقة ضغط خفية في أيدي الوفد المفاوض الإيراني**

آية الله علي خامنئي. وإذ مثّل هذا المشهد تجسيداً حيّاً لرسوخ دعائم الجمهورية الإسلامية، فهو أتى بازدياد ثقة النظام بنفسه، وتعزّز قدرته على إدارة المرحلة المقبلة في ظلّ ضغوط المواجهة والمفاوضات مع الولايات المتحدة، ووسط التهديدات الإسرائيلية المستمرّة. وبدأت، منذ ساعات الصباح الأولى، مراسم تشييع جثمان خامنئي وعددٍ من أفراد عائلته الذين استُشهدوا قبل أربعة أشهر في العدوان الأميركي - الإسرائيلي. وبدت المراسم الجنائزية متّقدة بالروح الوطنية، وكان الحرب التي فُرضت على إيران منذ 28 شباط، بكلّ ما حملته من آلام وتضحيات، ضخّت دماءً جديدة في عروق الإيرانيين. هكذا، امتزج في أعين الحشود الحزن بالفخر، لتبدو الرسالة واضحة: الصمود الاستثنائي أمام الهجمات المركّبة للعدو، وإفشال مخطّطات تقويض النظام وتغيير المعادلات الإقليمية، هما الإرث المتجذّر الذي تركه القائد الشهيد.

وتحوّل مسار التشييع، من تقاطع طهران - بارس شرقاً، وصولاً إلى ساحة آزادي غرباً، إلى بحر بشري هائج. وبدا هذا الطريق شرياناً نابضاً بتاريخ إيران المعاصر؛ حيث اكتظّت كلّ زاوية بحشود متنوعة: من عمّال المصانع إلى أساتذة الجامعات، ومن تجار البازار القدامى إلى جيل الشباب الجديد، ومن النساء بالعباءات التقليدية إلى الشباب بالهندام العصري. ووسط أمواج البشر هذه، كانت عربة الجثمان تشقّ طريقها بصعوبة بالغة، حتى أنها كانت تتوقّف لدقائق طويلة يستغلّها المشيّعون في التشبّع من قائدهم في يومه الأخير في العاصمة، وسط النحيب ودموع الحزن.

أمواج بشرية تملأ الساحات في تشييع خامنئي (فارس)

على أن الزحف الجماهيري لم يقتصر على أهالي طهران، بل توافدت حشود غفيرة من سائر المدن الإيرانية، فيما رُفعت إلى جانب العلم الإيراني، الرايات الحمراء التي خُطّت عليها عبارة «يا لثارات الحسين» بخطّ عريض أبيض، في ما يرمز إلى الثأر والانتقام، اللذَين تستمدّ المطالبة بهما قوتها من جذور عقائدية وتاريخية عميقة، يبدو واضحاً أنها تجدّدت بدم الشهيد. وإلى جانب تلك الرايات، رُفعت شعارات «الموت لأميركا» و«الموت لإسرائيل»، فيما حمل المشاركون صوراً لدونالد ترامب مشطوبة بخطوط حمراء، كُتب تحتها: «الثأر لدم القائد هو قتل ترامب».

ورغم هذا الحشد المليوني غير المسبوق، اتّسمت المراسم بتنظيم لافت؛ حيث عملت قوى الأمن و«الباسيج» باقصى طاقتها لتأمين أيّ حوادث تدافع تُذكر، وهو ما يعكس دقة التحكّم في الميدان. ومع غياب الشمس في الأفق الغربي لطهران، استمرّ التشييع حتى ساعات المساء الأخيرة، مخلّفاً وراءه أجساداً منهكة لكنها مصمّمة، بعد 12 ساعة من الوقوف والمسير. على أن الرحلة لم تنتهِ بعد؛ فاليوم، تستقبل مدينة قم الجثامين، لتنتقل بعدها الأربعاء في رحلة عابرة للحدود وغير مسبوقة إلى العراق، حيث تُجرى مراسم تشييع مهيبة في مدينتَي النجف وكربلاء، بجوار مرقدَي الإمام علي والإمام الحسين، بمشاركة الشيعة العراقيين والزوار الدوليين. وفي ختام هذه الرحلة، الخميس، ستصل الجثامين إلى مشهد، حيث ستوارى الثرى بجوار مرقد الإمام الرضا.

هكذا، بدت مراسم التشييع، بمثابة استعراض غير مسبوق للقوة. ففي وقت راهنت فيه وسائل الإعلام الغربية، على مدى أشهر، على تضخيم الانقسامات المجتمعية وتآكل قاعدة النظام، جاء هذا الحشد ليؤكد أن الجمهورية الإسلامية لا تزال تمتلك قاعدة صلبة في عمق المجتمع الإيراني، وأن الحرب الأخيرة جاءت -خلافاً لما أراده مطلقوها- لتعزّز التلاحم الوطني في مواجهة العدو الخارجي، وتسهم في تسكين الكثير من الخلافات السياسية والمجتمعية.

ومن منظور استراتيجي، فإن أحد أهم التحوّلات التي رأهن عليها دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو منذ الساعات الأولى لحرب 28 شباط، كان استلام المعارضة الداخلية زمام المبادرة في الشوارع، بالتزامن مع الاغتيالات النوعية، وتدمير المنشآت العسكرية، بما يمهّد لانهيار تدريجي للسلطة. لكن الواقع الميداني أفرز نقيض هذا السيناريو تماماً؛ فمنذ لحظات الحرب الأولى، ولا سيما عقب اغتيال خامنئي، زادت أطياف الشعب من حضورها في الميادين، ولم تكتفِ بدعم النظام، بل رسمت بوضوح -عبر شعاراتها المناهضة لأميركا والصهيونية- خطوطاً حمراً تجاه العدو الخارجي. وقد أثبتت التجمعات الليلية التي استمرّت طوال الأشهر الأربعة الماضية، حتى بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار، أن الحرب تحوّلت إلى عامل تضامن وطني وتعزيز للوفاق السياسي حول النظام -بدلاً من إضعاف الإرادة العامة-، وهذا ما يُعرف بظاهرة «الالتفاف حول العلم» التي تجذّرت في إيران بارتباطها العميق بالأبعاد العقائدية والتاريخية، الأمر الذي يجعل أيّ رهان للعدو على تغيير النظام عبر الضغوط الخارجية أمراً بلا جدوى.

بناءً على ما تقدّم، فإن الحضور المليوني في مراسم تشييع خامنئي، سيعزّز بلا شك من ثقة النظام بنفسه إلى أقصى مستوياتها. وتكتسب هذه الثقة المتجدّدة أهميتها في ظل الظروف الإقليمية الهشة الراهنة؛ إذ إن اتفاق وقف إطلاق النار مع الولايات المتحدة، ورغم أنه أفضى إلى مذكرة تفاهم بوساطة دولية في 18 حزيران، لا يزال بعيداً عن بلوغ مرحلة الاتفاق النهائي، فيما ولّدت الخلافات بين الطرفين حول آليات تنفيذ الالتزامات -من جدول رفع العقوبات إلى سقف التخصيب- مأزق جديّة. وفي هذا المناخ، يشكّل استعراض القوة الشعبية ورقة ضغط خفية، لكنها فاعلة، في أيدي الوفد المفاوض الإيراني، بما يعزّز موقفه في مواجهة الإملاءات والأطماع الأميركية.

مقالة

في علي الخامنئي

موسى السادة *

«فريد عصره»، هكذا وصفته بيانات برامج تشييع قائد الثورة الإيرانية، وقد تختلف أسباب هذه الفرادة بين منطلقات محبّيه بل وحتى مناوئيه وأعدائه. إلا أنه، حتماً، لعلي الحسيني الخامنئي، المولود في أقصى شرق إيران على أطراف آسيا الوسطى أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، فرادة تاريخية مرتبطة بأثره على أصل مفاهيم الدولة والقيادة والنضال ضد الاستعمار، وأخيراً الشهادة.

في الكاريزما

تقدّم لنا حياة خامنئي وشهادته إجابات فريدة على كل من هذه المفاهيم على حدة، فبما يمكن المجادلة أنها إجابات تمثّل اختراقاً لكل التجارب التاريخية التي بنيت عليها هذه المفاهيم نفسها. بيّن لنا ماكس فيبر مغضلة أن كل شخصية قيادية وكاريزماتية تعاني بالضرورة قصوراً ذاتياً، وحالة من عدم الاستقرار تؤدّي في الأخير إلى منحنى من التآكل في سلطتها وهيبتها، أو أن تتضخم فتُكسر أمام الثقل المُعوّل عليها. ولذلك، ووفقاً له، فعلى هذه الكاريزما أن تروّض وتنتقل شرعيتها السياسية إلى أشكال تتمتع باستقرار أكبر، أي ماسستها في بيروقراطية منظّمة، أي في دولة.

إنّ عمليةَ التحوّل هذه، والماسسة، ليست بالسهلة، خصوصاً في الظرف الثوري لدول عالم الجنوب، والتي تنتمي إلى مسار تاريخي مختلف، بل على النقيض، من مسار التحليل الفيبري. حيث إن الظرف الثوري الطامح إلى الاستقلال والتنمية يقف أمام قوة سياسية قاهرة، متمثّلة في المطامع الاستعمارية الغربية.

وعليه، تكتسي الشخصية القيادية هنا دوراً مختلفاً وذا أهمية، في مجمل العملية التاريخية، أي لا تروّض الكاريزما ضمن عملية بناء الدولة، بل إنّ عملية البناء نفسها كصيرورة ثورية ضد النهب الاستعماري تحتاج إلى الشخصية القيادية الملهمة، وهو ما يعني بالضرورة تحمّل هذه الشخصية مسؤولية تاريخية وثقلاً كبيراً، فيما قد نجحت فيه العديد من الشخصيات الثورية في أوله.

إنما المسؤولية الأصعب هي تلك المزاوجة بين مسارين متوازيين: ماسسة الدولة وتمكينها من أدوات تروريضية ومؤطّرة للكاريزما، كي لا تتضخّم، فيختل توازن ثلاثية: المؤسسة والأيديولوجيا والقائد، وعليه، يؤثر غياب الأخير على تماسك المؤسسة بشكل مصيري. والمسار الآخر، الحفاظ على هذه الكاريزما كي لا تخسر دورها وقيمتها المعنوية الملهمة والممثّلة للقيم الأيديولوجية. إنّ هذه التوليفة من الصعوبة بمكان أن لا نموذج تاريخياً في عصرنا لها. فمثلاً، في الصين الماوية تضخّمت الكاريزما الماوية، بشكل متزامن مع الكبر العمري لقائدها نفسه، وتأثير ذلك على مرونتها وعنادها واستجابتها للضرورة تأمين الانتقال المرحلي التاريخي ومتطلباته. ولذلك، يُنقل بالإشارة عن القائد الصيني أنه لو توفي عام 1956، لكانت إنجازاته خالدة، ولو توفي عام 1966، لبقي رجلاً عظيماً، وإن كانت له أخطاء، لكنه توفي عام 1976، في لحظة مُعقّدة، أثّرت على هالته التاريخية، وغير مستقرة ضمن التوازنات الصينية الداخلية، وهو في الثمانينيات من عمره.

وهو ما ينطبق على مجمل تجارب التنمية والاستقلال العالم ثالثي العربية والآسيوية والأفريقية وصولاً إلى فنزويلا التشافيزية. لعل التواضع الكاريزماتي والتسليم للمؤسسة للأخوين كاسترو الأقرب إلى نموذجنا.

> **فرادة خامنئي، أنه وفي أواخر الثمانين من عمره، كان يعمل بإدراك على هندسة هذه المفاعيل، أي هندسة الواقع بوعي وتنبؤ. في رسم مسرح أنه وفي حال غيابه، وتحديداً شهادته، فإنه يترك بنية جاهزة للاستثمارها**

إنما تنطلق فرادة خامنئي ليس فقط من نجاحه المبهر في تأمين هذه التوليفة المتزامنة فقط، بين بناء المؤسسات وحيثياتها ومنطقها الداخلي والأيديولوجي، وبقاء فعالية لدوره الكاريزماتي، الأمر الذي يتطلب القدر الكبير من التواضع والمسؤولية أمام حجم السلطة الكبيرة الذي تمكّنه الكاريزما للإنسان. بل إن فرادته هي في وعيه بكل هذه العملية التاريخية وتصريحه المباشر بذلك، أي إن القائد الإيراني كان من الحكمة والاستقرار النفسي والإيماني الذي يمكّنه من إدارة كل ذلك، وفي دولة ومجتمع واسع النطاق ومُعقّد ومترامي الأطراف، وبكل ما يتطلبه الأمر من سعة بال ومرونة أمام متغيّرات الزمن، وإدارة التناقضات والتوجهات والتيارات المختلفة.

الأمر الذي جعله يناور أمام علاقة كبر السن والعمر مع عناد وتحجّر الشخصية الكاريزماتية وقابليتها لفهم تحولات الزمان والمكان. يأتي كل ذلك، في هرم سلطة دولة تخوض مواجهة مباشرة ورادیکالية ضد السلطة الكونية للولايات المتحدة الأميركية، ما يضفي عاملاً آخر بالغ التعقيد والصعوبة.

في «الموت لأميركا»

قد يغلب على رؤية شعار «الموت لأميركا» طابع الحماسة الثورية، وعنفوان الشباب المنطلق من ردة الفعل الانتقامية على جرائم الإمبراطورية الأميركية، ليكون انعكاساً لموقف سياسي، عنوانه الرفض والطموح بالاستقلال والتحرر من الهيمنة. فهو بهذا المنظور شعار عام تعبيراً عن كل ذلك. إلا أن المسألة مع خامنئي مختلفة، فقد كان في منظوره كبرنامج عمل حقيقي، وصلبه سؤال مركزي: كيف يتمكّن نظام الجمهورية الإسلامية في إيران من المساهمة القصوى في صنع إزاحة تاريخية نحو تشكيل العالم ما بعد السلطة الكونية للولايات المتحدة الأميركية؟ أي موت للإمبراطورية بذلك، أي إن القائد الإيراني كان من الحكمة والاستقرار النفسي والإيماني الذي يمكّنه من إدارة كل ذلك، وفي دولة ومجتمع واسع النطاق ومُعقّد ومترامي الأطراف، وبكل ما يتطلبه الأمر من سعة بال ومرونة أمام متغيّرات الزمن، وإدارة التناقضات والتوجهات والتيارات المختلفة.

الأمر الذي جعله يناور أمام علاقة كبر السن والعمر مع عناد وتحجّر الشخصية الكاريزماتية وقابليتها لفهم تحولات الزمان والمكان. يأتي كل ذلك، في هرم سلطة دولة تخوض مواجهة مباشرة ورادیکالية ضد السلطة الكونية للولايات المتحدة الأميركية، ما يضفي عاملاً آخر بالغ التعقيد والصعوبة.

في «الموت لأميركا»

قد يغلب على رؤية شعار «الموت لأميركا» طابع الحماسة الثورية، وعنفوان الشباب المنطلق من ردة الفعل الانتقامية على جرائم الإمبراطورية الأميركية، ليكون انعكاساً لموقف سياسي، عنوانه الرفض والطموح بالاستقلال والتحرر من الهيمنة. فهو بهذا المنظور شعار عام تعبيراً عن كل ذلك. إلا أن المسألة مع خامنئي مختلفة، فقد كان في منظوره كبرنامج عمل حقيقي، وصلبه سؤال مركزي: كيف يتمكّن نظام الجمهورية الإسلامية في إيران من المساهمة القصوى في صنع إزاحة تاريخية نحو تشكيل العالم ما بعد السلطة الكونية للولايات المتحدة الأميركية؟ أي موت للإمبراطورية الأميركية، كجزء مما يراه خامنئي من واجب تحتمه الرسالة الإسلامية نحو خير البشرية.

ولذلك، كان أحد أبرز دوافع تركيبه لتوليفة المؤسسة والكاريزما قائماً على إنتاج أفضل نموذج بقاء وديمومة للجمهورية الإسلامية للقيام بدورها التاريخي هذا. وهو ما لا ينشذ عن الواجب القومي ذاته تجاه الأمّة الإيرانية ومستقبلها وأجيال العقود بل القرون القادمة، حيث إن النضال ضد الإمبراطوريات وعدم الاستسلام والارتهان لها، هو خيار عقلاني لديمومة وعنفوان أي أمّة، بحيث تشق تاريخها بشكل مستقل وذاتي، ليس مشروطاً بقوى خارجية وتحولاتها.

وهذا تحديداً ما نجح فيه القائد الإسلامي الإيراني، فهو جعل من إيران، أمّة التسعين مليون نسمة، ترتقي بلعب دور تاريخي، أكبر مما يمكن لأحد افتراضه نسبةً إلى حجمها بين الأمم، في تشكيل المجال العالمي وموازينه كله. نجاح لم يتأمّن لولا وعي الرجل بأنه لن يحمي الجمهورية الإسلامية ما بعد موته أو اغتياله وشهادته سوى مأسسة صلبة تجعل ترسانة أكبر الإمبراطوريات في تاريخ البشرية كلها تعجز عن تحطيمها.

في الشهادة

أحد أسس عظمة جيل القادة الشهداء الذين دأبت الصهيونية على اغتيالهم في العقود الثلاثة الأخيرة، هو في إيمانهم الكبير بحيّز الغيب المرتبط بمفهوم الشهادة، أي إنها هي بحد ذاتها، ومهما حصلت كيفيّتها، فإنهم موعودون من الغيب ببشارة تنتج منها. فيحصل مزيج أيديولوجي صلب بين مفهومي الشهادة والنصر.

إلا أن فرادة خامنئي، أنه وفي أواخر الثمانين من عمره، كان يعمل بإدراك على هندسة هذه المفاعيل، أي هندسة الواقع بوعي وتنبؤ، في رسم مسرح أنه وفي حال غيابه، وتحديداً شهادته، فإنه يترك بنية جاهزة لاستثمارها في الانتقام وتدفيع الثمن وحماية النموذج ككل. بينما غيره من الشهداء العظام يتركوننا لمواجهة مسؤوليتنا في البناء من جديد ثم العمل على الانتقام واستعادة المبادرة، أي أن تأخذ السنن التاريخية مجراها، بينما خامنئي كان من مستوى الوعي والتأثير في صناعة السنن نفسها.

لم يكن قائد الثورة الإسلامية هنا قد قرّر التضحية أو الشهادة فجعل نفسه مكشوفاً للعدو، إلا أن ما كان يريده هو أن يمارس السياسة من على حافة الموت باطمئنان، مستبشراً بالذين لم يلحقوا به لأنه عمل طوال السنين على تربيتهم وصناعتهم، ليحقق غايته الأخرى، بعد نيل المنى، في الرجوع إلى ربّه كنفس شريفة مطمئنة.

* كاتب عربي

ترامب غير متحمّس للقاء جديد: فرصة «التخلّص» من نتنياهو سانحة

حسين إبراهيم

لم يترك الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مجالاً للتخمين حول لقائه المرتقب مع رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، إذ ما إن أنهى مكالمته معه قبل أيام، حتى قال إن الأخير هو مَن طلب اللقاء وإنه يعرف مَن هو «المعلّم». وذلك يعني، بلغة العلاقات الشخصية، أن الطالب هو مَن يحتاج إلى المطلوب. فما الخدمة التي يريدها رئيس وزراء العدو هذه المرّة؟ يأتي اللقاء في ظلّ تراجع العلاقة بين الرجلَين، وفي وقت تبدو فيه مصالحهما الانتخابية على تناقض، وليس على التطابق الذي بدت عليه عند انتخابات الرئاسة الأميركية، قبل عامين من الآن، حينما كانت تلبية مطالب نتنياهو المتعلّقة بدعم حروبه المتعدّدة، تخدم مصالح المرشّح ترامب الانتخابية آنذاك. ما هو مختلف الآن، أن تلك الحروب التي ورّطت إسرائيل، أميركا، فيها، ولا سيما منها الحرب الفاشلة على إيران، صارت عبئاً على الرئيس الأميركي، الذي يستعدّ لانتخابات نصفية في الكونغرس، قد تقضي على ما تبقّى من رئاسته إذا ما خسرها حلفاؤه، فضلاً عن طموحاته الأوسع إلى ترك إرث يستمرّ من بعده.

> **نتنياهو ليس من النوع الذي يياس بسهولة**

بلغ الأمر الآن درجة أن اللقاء مع ترامب صار، بالنسبة إلى نتنياهو، يشبه المقامرة التي تفوق احتمالات خسارته فيها حظوظ ربحه منها، ولا سيما أن كثراً حول الرئيس الأميركي يحمّلون سوء تقديرات الأخير، مسؤولية المأزق الذي وصلت إليه الحرب مع إيران. فماذا مثلاً لو تعرّض نتنياهو لإهانة من ترامب من النوع الذي حصل خلال الأسابيع الماضية على الهاتف، وفي تصريحات الأخير العلنية؟ المؤشرات على أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ربّما صار ضيفاً ثقيلاً على البيت الأبيض، أقلّه في هذه المرحلة، لا تفتأ تتكشّف وتزداد، وعلى يد المضيف نفسه. ولعلّ تفضيل ترامب إرجاء اللقاء إلى ما بعد قمّة حلف «الناتو» المقرّرة في أنقرة اليوم وغداً، يمثّل أحد هذه المؤشرات، الذي يُفسَّر بأن واحدة من ما تسبّب به نتنياهو للولايات المتحدة من مشاكل، هي التوتر مع تركيا، التي باتت تقول علناً إنها يمكن أن تكون هدف إسرائيل التالي، بعد إيران.

أمّا المؤشّر الأهم فهو أن نتنياهو، بحسب الصحافة الإسرائيلية، يتطلّع إلى إعادة ترتيب العلاقة مع ترامب، والحصول على دعمه في الانتخابات الإسرائيلية المُقرّرة في تشرين الأول المقبل. لكنّ الأخير، الذي لديه انتخابات بعد أقلّ من شهر على انتخابات ضيفه، لا يبدو في مزاج يسمح له بارتباط اسمَيهما معاً؛ إذ إن ذلك قد يكون وصفة للفشل، خاصة في ظلّ الاستياء الكبير في الولايات المتحدة من واقع أن مصلحة رجل واحد، باتت تكلّف كلّ تلك الأثمان السياسية والاقتصادية في كلّ العالم. وهذا الرجل اليوم يائس ومُحاصَر حتى داخل إسرائيل، حيث انتظر خصومه ثلاث سنوات حتى لاحت إمكانية إسقاطه بفعل فشل الحرب التي نظّر لها ضدّ إيران بهذا الشكل المريع، الذي حفّز حتى أعداء إسرائيل على العودة إلى الانقضاض عليها، بعد التيقّن من أن الهزيمة أمامها وأمام الولايات المتحدة ليست قدراً محتوماً.

من بين مؤشّرات عدم حماسة ترامب للقاء أيضاً، أن الاجتماع السابق بينهما، الذي عُقد في 11 شباط الماضي، أي قبل أقلّ من 3 أسابيع من الحرب على إيران، كان المحطة التي أقنع خلالها نتنياهو ضيفه بالمضيّ في الهجوم، متوقّعاً سقوطاً سريعاً للنظام في طهران، رغم التردّد الكبير الذي كان أظهره ترامب، في ظل تحفّظ فريقه للأمن القومي، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال دان كين، على تلك التقديرات، ونُصحهما الرئيس بعدم الذهاب إلى الحرب. لكن من بين أهمّ علامات التضارب في المصالح الآن، أن التوصّل إلى اتفاق دائم مع إيران قد يُحسّن فرص «الجمهوريين» في الحفاظ على أغلبيتهم في «الكونغرس»، ولا سيما إذا ما تراجعت أسعار النفط بشكل كبير - مع دخول ملايين جديدة من براميل النفط الإيراني إلى الأسواق يومياً -، في حين أن اتفاقاً مثل هذا، قد يكون وصفة لسقوط نتنياهو، خاصة إذا استطاعت إيران عبره فرض انسحاب إسرائيلي من لبنان.

رغم كلّ ما سلف، فإن نتنياهو ليس من النوع الذي يياس بسهولة؛ وهو يراهن على أنه يمكنه أن يقنع ترامب بأنه سيفوز مُجدّداً على خصومه في الانتخابات. وهذا قد يحصل فعلاً، الأمر الذي يجعل التعامل مع زعيم حزب «الليكود» أمراً حتمياً بالنسبة إلى الرئيس الأميركي. وإذا نجح نتنياهو في ذلك، واستطاع تخريب التوصّل إلى اتفاق دائم مع إيران، فلن يكون مُستبعداً أن تكون أمام جولة ثانية من الحرب، بعد تشرين الثاني، حين يتحرّر ترامب من الانتخابات؛ وهو خيار ما من شكّ في أن رئيس وزراء العدو لن يفوّت فرصة لقائه الرئيس الأميركي، لتزيينه له منذ الآن.

نتنياهو متوجس من هذا اللقاء (من الويب)

الحدث

لا بوادر استجابة أميركية كاملة
نتنياهو يحضّر «سلّة» مطالبه من ترامب

يحيى دبوق

يواجه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، اليوم، واقعاً أكثر تعقيداً ممّا كان عليه الحال قبل الحرب المشتركة التي شنّتها إسرائيل والولايات المتحدة على إيران. فبدلاً من أن يَخرج من تلك الحرب، وقد حقّق أهدافها الاستراتيجية، تتصاعد الانتقادات الموجّهة إليه، ومفادها أنه لم ينجح في تحقيق أيٍّ من المصالح الجوهرية التي بُرّرت العملية بها. والأخطر، بحسب هذه الانتقادات، أن إيران خرجت من الحرب أكثر قوةً وتصلّباً، فيما فقد نتنياهو قدرته على التأثير في اتجاه البوصلة الأميركية التي باتت أكثر ميلاً نحو التسوية مع طهران، حتى لو على حساب المصالح الإسرائيلية.

وفي ظلّ موجة الانتقادات تلك، يسعى نتنياهو إلى عقد لقاء مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، كونه يحتاج إلى دعم من الأخير في تجاوز مأزقه السياسي، وتحسين موقعه قبيل الانتخابات المقبلة. وإذ يعدّ اللقاء بعيداً نسبياً عن موعد الاقتراع، وهو ما يثير تساؤلات بشأن مدى تأثيره الفعلي في خيارات الناخب الإسرائيلي عند حلول موعد الحسم في تشرين الأول/ أكتوبر المقبل، فإن نتنياهو يجد نفسه مضطرّاً إليه، وإن كان غير متيقّن من أنه سيخدم مصالحه فعلياً. ذلك أن العلاقة بين الرجلَين بلغت درجةً من التوتر لم يعُد معها ترامب يجد حرجاً في إظهار خلافاته مع نتنياهو إلى العلَن، بعدما كانت تُدار سابقاً بعيداً من الأضواء؛ وهو استبق الزيارة بالتأكيد أنه غير مستعدّ لمنح حليفه «شيكاً على بياض»، مشيراً إلى أن الأخير هو من طلب اللقاء، وأنه «يعرف جيداً مَن هو صاحب القرار».

على الرغم من ما تَقدّم، سيحاول نتنياهو، ربطاً بإيران، انتزاع موقع أفضل لإسرائيل ضمن أيّ مسار تفاوضي مقبل، ولا سيما أن خيار العودة إلى الحرب بات مُستبعَداً عملياً ومرفوضاً أميركياً. وفي لبنان، سيواصل جهده لفصل الملفّ اللبناني عن الملفّ الإيراني، بما يتيح لتل أبيب هامش مناورة في الساحة اللبنانية بمعزل عن أيّ تفاهم مع طهران، ويسمح لها بالبقاء ضمن ما يُسمّى «المنطقة الأمنية» من دون انسحابات، مع الاحتفاظ بحرية

> **يبدو الربط بين الملف الإيراني والساحة اللبنانية راسخاً على نحو يصعب فكّه**

سيواصل نتنياهو جهده لفصل الملف اللبناني عن الإيراني، بما يتيح له هامش مناورة (رويترز)

العمل العسكري متى شاءت. وفي غزة، يتطلّع نتنياهو إلى الحصول على ضوء أخضر أميركي لشنّ حملة عسكرية تحقّق له مكاسب سياسية ملموسة قبل موعد الانتخابات. لكن، هل يستجيب ترامب لتلك الطلبات؟ تميل الإجابة، وفق المعطيات الحالية، إلى النفي، أو، في أفضل الأحوال، إلى البقاء غير حاسمة، وذلك للأسباب التالية: أولاً، تفرض أيّ تسوية محتملة في الملفّ الإيراني، على ترامب، التخفيف من مرأعاته المطالب الإسرائيلية، نظراً إلى أن الاستمرار في حملته الانتخابية باعتبارها دليلاً على متانة العلاقة الأميركية - الإسرائيلية. إلّا أن هذا النجاح يبقى سطحياً، وقد لا يُترجَم إلى مكاسب فعلية في الملفات الثلاثة، كما قد يتبدّد أثره سريعاً إذا ما تَجدّد التوتر بين الجانبَين بفعل تطوّرات ميدانية أو تصريحات لاحقة من ترامب نفسه.

- أمّا السيناريو الثاني، فيتمثّل في تصاعد الخلاف العلني، بحيث يفشل اللقاء في تحقيق التفاهم المطلوب، ويخرج ترامب بتصريحات تتضمّن تحفّظاً أو نقداً مباشراً لسياسات نتنياهو، ولا سيما إذا شعر بأن الأخير يحاول الضغط عليه علناً لتليين موقفه التفاوضي مع إيران. وفي هذه الحالة، لن يقتصر الضرر على فشل نتنياهو في تحقيق «صورة الانتصار» المرجوّة، بل قد يتحوّل اللقاء إلى عبء إضافي عليه في الداخل الإسرائيلي.

- وبالنسبة إلى السيناريو الثالث، الأرجح وفق طبيعة العلاقة الحالية بين الطرفَين، فهو يقوم على تسوية جزئية غامضة، تُعقد خلالها تفاهمات محدودة أو غير مُعلنة، تسمح لنتنياهو بالحديث عن «تقدّم» أو «تفاهم» من دون التزامات أميركية واضحة أو قابلة للقياس. وقد يحصل رئيس الوزراء الإسرائيلي، في هذه الحالة، على مادّة إعلامية يوظّفها انتخابياً، إلّا أن الملفات الجوهرية، ولا سيما الربط بين إيران ولبنان، ستبقى مُعلّقة من دون حسم، ليظلّ الغموض سيد الموقف، وتؤجَّل المواجهة الحقيقية بين المصالح الإسرائيلية والحسابات الأميركية إلى حين استحقاقها.

في المحصّلة، يبدو نتنياهو أسير معادلة صعبة: فهو بحاجة إلى ترامب أكثر ممّا يحتاج إليه الأخير. والاختلال هذا في موازين القوة بين الحليفَين، يجعل اللقاء أقرب إلى رهان يائس على «طاولة قمار»، لا يملك فيها نتنياهو أوراقاً، سوى ما قد يمنحه ترامب.

صنعاء للرياض: لا رجعة عن قرار كسر الحصار

صنعاء - رشيد الحداد

بالتزامن مع محاولة الرياض استدعاء وساطة إقليمية لتخفيف حدة التوتّر مع صنعاء، حذّرت الأخيرة الجانب السعودي من مغبّة اعتراض عودة طائرة الوفد اليمني المشارك في مراسم تشييع المرشد الإيراني الراحل، الشهيد علي خامنئي، والتابعة لشركة «ماهان» الإيرانية إلى مطار صنعاء. وهدّد عضو المكتب السياسي لحركة «أنصار الله»، عبد الله النعيمي، بإشعال «حرب لن تبقي ولن تذر» في حال تعرّضت الطائرة لأيّ اعتراض من قِبل السعودية، مؤكداً أن «الشعب اليمني اتّخذ قرار كسر الحصار، ولن يتراجع عنه مهما كلّفه من ثمن».

وكانت قدّمت الرياض عرضاً لصنعاء، يقوم على عودة وفدها المشارك في مراسم التشييع على متن طائرة غير إيرانية، وذلك لتجنّب إجراء السعودية مجدداً في اليمن، بحسب ما ذكره الخبير العسكري السعودي، أحمد الفيفي، في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي. وجاء هذا العرض بعد ساعات من حراك دبلوماسي قادته سلطنة عُمان بهدف احتواء التصعيد والحفاظ على مسار التهدئة. وأعلنت وزارة الخارجية العُمانية، مساء أول من أمس، أن وزير الخارجية، بدر البوسعيدي، عقد في الرياض، اجتماعاً مع نظيره السعودي، فيصل بن فرحان، تناول آخر التطورات في اليمن. لكن مصادر سياسية في العاصمة اليمنية سخرت من العرض السعودي، وأشارت إلى أن الخطوة الأولى في إطار خطوات كسر الحصار بدأت برحلة جوية، ولا يمكن التراجع عنها. كما أكد وزير النقل في حكومة صنعاء، محمد عياش قحيم، «استمرار الرحلات الجوية من مطار صنعاء إلى طهران في قادم الأيام، شاء من شاء وأبى من أبى».

وسبق أن أعاد رئيس وفد الحركة المفاوض، محمد عبد السلام، نشر بيان وزارة الخارجية في حكومة صنعاء الصادر مساء أول من أمس، والذي تضمّن تهديدات واضحة للسعودية بأن «قرار كسر الحصار السعودي - الأميركي على مطار صنعاء اتُّخذ، ولا رجعة عنه». وجاء في البيان أن أيّ عدوان سعودي جديد ضدّ اليمن سيقابَل بضرب البنى التحتية الاستراتيجية وحقول النفط وخزاناته وأنابيبه، ومرافق شركة «أرامكو» كافة، بما سيمتدّ أثره إلى الأسواق المالية، وجميع مشاريع «رؤية 2030».

ونفت الوزارة، كذلك، حديث الرياض بشأن رفض صنعاء «خارطة الطريق»، مشيرة إلى أن الأخيرة أعلنت موافقتها على الخارطة في أكثر من مناسبة، من بينها، كذلك، تأكيد المبعوث الأممي، هانس غروندبرغ، أن صنعاء أبلغته بموافقتها على الخارطة، وأنها تنتظر ردّ الطرف السعودي. وفي المقابل، تتّهم الرياض صنعاء بالتنصّل من الاتفاق، وبالسعي إلى تقويض الهدنة، وبالتصعيد في مأرب، وبالتحشيد في الحديدة، وبالتهديد بالتصعيد في البحر الأحمر.

حملة تسويقية عشية زيارة واشنطن
نتنياهو لحليفه: لا تتركني وحيداً

خلال 24 ساعة فقط، ظهر رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، في مقابلتَين على شبكة «فوكس نيوز» الأميركية، مطلقاً سلسلة مواقف عكست حجم مأزقه السياسي، واستمرار التوتر في علاقته بالرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على خلفية مسار التفاهم الأميركي - الإيراني، فضلاً عن تراجع قدرة تل أبيب على فرض شروطها على واشنطن. وبدا واضحاً، في المقابلتَين، أن نتنياهو لم يكن يخاطب جمهوراً واحداً، بل ثلاثة في آن واحد: ترامب أولاً، والمسؤولين في إدارته و«الكونغرس» ثانياً، وقاعدة «الحزب الجمهوري» والداعمين لإسرائيل ثالثاً، وذلك في لحظة انتخابية حساسة يستعدّ فيها ترامب لانتخابات نصفية، فيما يتحضّر نتنياهو لانتخابات عامة داخل إسرائيل.

في المقابلة الأولى، أول من أمس، سعى نتنياهو إلى نفي وجود شرخ بين واشنطن وتل أبيب، معتبراً أن التباينات الظاهرة لا تتجاوز حدود العلاقة الطبيعية بين حليفَين لكلّ منهما حساباته الوطنية، ساعياً بذلك إلى نفي مسؤوليته الشخصية عن التوتر الحالي في تلك العلاقة. وقال نتنياهو إن ترامب يتصرّف بوصفه رئيساً للولايات المتحدة، ووفق ما يراه مصلحة أميركية، فيما يتصرّف هو بوصفه رئيس حكومة إسرائيل، ووفق ما يراه مصلحة إسرائيلية، مستدركاً بأن الطرفَين «يريان الأمور بعين واحدة في 99% من الأوقات». كما ردّ على التقارير التي تحدثت عن خلافات بينه وبين ترامب على خلفية المفاوضات مع إيران، بالقول إن الولايات المتحدة «لا تملك حليفاً أكبر من إسرائيل، كما أن إسرائيل «لا تملك حليفاً أكبر من الولايات المتحدة».

بالغ نتنياهو في مديح ترامب والدور الأميركي (مت الويب)

بعد ذلك، انتقل نتنياهو إلى الملف الإيراني، مؤكداً أن إسرائيل والولايات المتحدة تتقاسمان الهدف نفسه: منع إيران من امتلاك سلاح نووي، لكنه نبّه إلى أن هذا الهدف، بالنسبة إليه، لا يتوقف على نجاح المفاوضات أو فشلها، قائلاً إن «إيران لن تحصل على سلاح نووي» ما دام رئيساً للحكومة، «سواء وُجد اتفاق أم لم يوجد». كما رفع نتنياهو سقف الشروط الإسرائيلية لأيّ تسوية مع طهران؛ فاعتبر أن المطلوب ليس تعهّدات إيرانية فحسب، بل تخلّي إيران عن برنامج السلاح النووي، وإخراج المواد النووية المخصّبة، وتفكيك مواقع التخصيب. وبذلك، بدا أنه يدفع في اتجاه شروط تتجاوز ما يمكن أن تقبل به واشنطن أصلاً في هذه المرحلة، والذي يقوم، عملياً، على ضبط البرنامج النووي الإيراني ومراقبته، لا تفكيكه بالكامل. ومع هذا، تجنّب نتنياهو إعلان قطيعة مباشرة مع المسار الأميركي؛ فعندما سُئل عن احتمال استمرار المفاوضات إلى ما بعد مهلة الستين يوماً التي تنتهي في آب/ أغسطس، رفض إصدار حكم مسبق، قائلاً إن الحكم يكون «في نهاية العملية لا في أثنائها».

كذلك، تطرّقت المقابلة إلى تصريحات نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، الذي حذّر مسؤولين إسرائيليين من مهاجمة ترامب بسبب التفاهم مع إيران، وقال إن «الولايات المتحدة هي الحليف القوي الوحيد المتبقّي لإسرائيل». وردّ نتنياهو على كلام فانس بإبداء احترامه للأخير، من دون أن يتبنّى موقفه كاملاً، مؤكداً في الوقت نفسه أن ترامب يبقى، بالنسبة إليه، «أعظم صديق» حظيت به إسرائيل. وفي الجزء المتعلّق بالرأي العام الأميركي، ربط نتنياهو بين تصاعد الخطاب المناهض لكيانه وبين نزعات معادية لأميركا نفسها، مبدياً قلقه من تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب الأميركيين.

وفي المقابلة الثانية، أمس، عاد نتنياهو إلى إيران، مقدّماً إياها بوصفها «نظاماً استبدادياً وعدواً لكلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل». كما استحضر مشاهد تشييع المرشد الأعلى الراحل، الشهيد السيد علي الخامنئي، والهتافات بـ«الموت لأميركا» في خلالها، ليقول إن المواجهة لا تتعلّق بإسرائيل وحدها، بل بـ«أعداء أيديولوجي مباشر للولايات المتحدة أيضاً». كذلك، جدّد نتنياهو الدعوة إلى منع إيران ليس فقط من امتلاك السلاح النووي، بل أيضاً من امتلاك وسائل إيصاله، في إشارة إلى الصواريخ. وعندما سُئل عن سبب استمرار النظام الإيراني رغم الضربات والحرب، زعم أن بقاءه يعود إلى امتلاكه «مئات الآف العناصر» الذين يقتلون الناس في وضح النهار وفي الليل. ثم عاد، مرّة أخرى، إلى نفي وجود خلاف جوهري مع ترامب في هذا الشأن، قائلاً إن العلاقة معه «جيدة»، وإن الخلافات، حين تقع، تُدار بين «حلفاء يحترمون بعضهم بعضاً»، وإن اختلاف أسلوب التعبير لا يغيّر جوهر العلاقة.

وفي معرض حديثه عن الولايات المتحدة، بمناسبة مرور 250 عاماً على تأسيسها، بالغ نتنياهو في مديح الدور الأميركي، قائلاً إن أميركا كانت «قوة عائلة للخير»، وإنه «لولاها لما وُجدت ديمقراطية أو حرية في العالم». كما وصف إسرائيل بأنها «الدولة الوحيدة في المنطقة» التي لا تتكفّي بحسب تعبيره، بكونها ديمقراطية، بل «تحظى فيها الولايات المتحدة بتأييد شعبي واسع». وتناول نتنياهو زيارته

> **تكشف المقابلتان محاولة نتنياهو إعادة تثبيت موقعه داخل واشنطن**

نشاط عقاري مُتنامٍ في جبل الشيخ
إسرائيل تستقطب دروز دمشق والسويداء

دمشق - الأخبار

يواصل الاحتلال الإسرائيلي تنويع سياساته الهادفة إلى تكريس سيطرته على الجنوب السوري. وإذا كانت التوغّلات العسكرية الدورية تمثّل الأداة الأكثر وضوحاً وفجاجة في هذا السياق، فإن خطوات أخرى تجري على قدم وساق تحت وطأة الترهيب والترغيب معاً؛ وهي خطوات تهدف إلى إعادة ترتيب المشهدَين الديموغرافي والاجتماعي، وتحديداً في قرى جبل الشيخ.

في هذا الإطار، كشفت مصادر محلية، في حديثها إلى «الأخبار»، عن رصد نشاط عقاري في بلدتَي حضر وعين التينة الحدوديّتَين مع الجولان المحتل، تنامت حركته منذ آذار الماضي. وكان بدا هذا النشاط، وفقاً للمصادر، عقب موجة العنف التي طاولت أبناء طائفة الموحّدين الدروز، والتي وجد فيها الاحتلال فرصة مؤاتية لتجذير حضوره جنوبي البلاد. وبحسب المعلومات، سُجّل قيام عدد من دروز دمشق والسويداء ببيع ممتلكاتهم في المدن الداخلية، وشراء أراض زراعية صغيرة ومُحدّدة المساحة في بلدة حضر، حيث ينوون الاستقرار في مبانٍ طابقية شُيّد منها اثنان حتى الآن.

وإذا كانت بعض عمليات الشراء هذه مدفوعة بهواجس أمنية وظروف إنسانية، فإن قرية عين التينة، المطلّة مباشرة على بلدة مجدل شمس المحتلة، تشهد منذ نحو عشرين يوماً حركة شراء عقاري أكثر كثافة وتوسّعاً، في حين يشي حجم المخطّط العمراني هناك بأبعاد تتجاوز السكن إلى أهداف جيوسياسية أوسع. ووفقاً لمعلومات «الأخبار»، فإن معظم المشترين في عين التينة هم من أبناء مجدل شمس المحتلّة، ويقومون بعمليات الشراء عبر وسيط من بلدة حضر، في ما يبدو وسيلة للالتفاف على القيود القانونية السورية التي تشترط قيداً رسمياً في السجلّات العقارية. ويأتي ذلك فيما قفز سعر الدونم الواحد إلى نحو 45 ألف دولار أميركي، تُحوَّل بطرق غير مباشرة إلى الوسيط.

من الناحية القانونية، لا يوجد عملياً ما يمنع السوريين في الجولان من تملّك أراضٍ في وطنهم الأمّ، طالما أنهم لا يزالون يحتفظون بجنسيتهم العربية السورية ولم يتخلّوا عنها، ويلتزمون بالقوانين المُنظّمة للتملّك. لكنّ حركة العقارات في مناطق التماس الحدودي ظلّت،

> **شهدت عين التينة، في نيسان الماضي، توغلاً لمستوطني حركة «رواد الباشان»**

في عهد النظام السابق، تخضع لرقابة صارمة إلى حدّ كبير، كونها مشروطة بإجراءات قانونية وأمنية مُعقّدة، ولا سيما بالنسبة إلى الأراضي الزراعية والمشاعية الواقعة خارج المخطّطات التنظيمية.

واليوم، وفي مؤشر على قلق السلطات الانتقالية من حركة العقارات التي تجري خارج مساحة سيطرتها الفعلية حالياً، جاء قرار وزارة العدل الرقم «1475/ل» (المادة 1) الصادر في أيار 2026، والذي قضى بوقف النظر في دعاوى البيوع العقارية الواقعة ضمن محافظة السويداء كإجراء احترازي. غير أن هذا التحوّط القانوني لا يحجب حجم الانخراط الإسرائيلي في الحركة العقارية، وتسهيل العدو لهذه العمليات؛ إذ تفيد المعلومات بأن مواد البناء وبعض العمال يمرّون عبر بوابة مجدل شمس إلى عين التينة خلال ساعات محدّدة (ساعة صباحاً وأخرى مساءً)، بالتوازي مع قيام طائرات مُسيّرة تابعة للاحتلال بإجراء مسوح طبوغرافية للأراضي قبل إتمام عمليات بيعها.

وتشير المصادر نفسها إلى أن كثافة الشراء المرتفعة تُسجَّل في عين التينة مقارنة بحضر - حيث بلغ عدد أساسات البناء نحو 70 مخططاً -، وهو ما يعكس رهان البعض في الجولان المحتلّ على فرض أمر واقع تحت إشراف إسرائيلي، يفتح الحدود ويطلق مشاريع تنموية في الأراضي التي يتمّ استملاكها. وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» أنه في أعقاب احتشاد آلاف من مجدل شمس على الشريط الحدودي، إبان مجازر تموز 2025، أُوصلت إليهم رسالة إسرائيلية ضمنية بالسماح لهم بشراء الأراضي الواقعة بعد حاجز عين التينة والاستفادة منها استثمارياً تحت إشراف إسرائيلي. وشهدت عين التينة، في نيسان الماضي، ولأوّل مرّة، توغّلاً لمستوطني حركة «رواد الباشان»، في وقت يعزّز فيه العدو حضوره العسكري في قرى جبل الشيخ - عبر نقاط ثابتة في حضر وتلة «7 نيسان» في عين التينة -، مستخدماً غطاءً خدماتياً واستيطانياً، شمل سابقاً بناء مستشفى ونقاط طبية، وإقامة حاجز على مدخل حضر يديره بعض أهالي القرية برواتب شهرية تدفعها قوات الاحتلال. ورغم محاولات الإغراء هذه، يؤكّد كثيرون من الأهالي أن سلطات الاحتلال لا تتوقف عن ممارساتها المتمثّلة بالمداهمات والاعتقالات والتضييق المنهجي على كلّ من يرى في هذا المشروع تهديداً لسيادة الدولة السورية.

ماكرون في دمشق:
الشرع «يوازن» الضغط الأميركي

عامر علي

على طول طريق مطار دمشق، ارتفعت الأعلام السورية والفرنسية استعداداً لزيارة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الذي حطّ رحاله أمس في دمشق، ليكون أول رئيس غربي يزور سوريا منذ سقوط النظام السابق وتسلّم «هيئة تحرير الشام» الحكم، وأول رئيس فرنسي يزور دمشق منذ 17 عاماً. وتأتي الزيارة بعد نحو عام على استقبال ماكرون الرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، في قصر الإليزيه، في أيار 2025، والذي مثّل أوّل خطوة أوروبية بهذا المستوى نحو السلطة الجديدة.

ويحمل جدول أعمال زيارة ماكرون، التي تأتي بالتوازي مع الإعلان أخيراً عن تشكيل «مجلس الشعب» السوري، ملفات عديدة ستُطرح على طاولة الحوار بين البلدَين، في وقت تسعى فيه باريس إلى ترسيخ نفوذ وازن في الملف السوري من بوابة حماية الأقليات خصوصاً. ورغم أن البيان السوري الرسمي لم يحمل أيّ تفاصيل معمّقة حول الملفات التي سيطرحها ماكرون، واكتفى بالإشارة إلى بحث العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك، وعقد جلسة حوار مستديرة تتناول تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية، وآفاق التعاون الثنائي في مختلف المجالات، تؤكد مصادر مطّلعة، في حديثها إلى «الأخبار»، أن الملفّ اللبناني سيتصدّر جدول المباحثات، في ظلّ الدفع الأميركي المستمرّ نحو دور سوري في هذا الملف، ونفي الشرع نيّته التدخل عسكرياً في لبنان، وحديثه عن «دور سوري إيجابي» في البلد الجار.

وفي وقت ذكرت فيه وكالة «فرانس برس» أن باريس لا تتبنّى المقاربة الأميركية نفسها القائمة على إشراك دمشق في ملف «التعامل مع حزب الله»، تشير المصادر إلى أن الشرع سيحاول، خلال استقباله ماكرون، «الحصول على دعم فرنسي لتادية دور غير عسكري في لبنان»، بما يجنّبه الضغوط المستمرة التي يمارسها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ولا سيما أن التدخل العسكري يبدو أنه يحظى بـ«فيتو» تركي.

كذلك، يُعدّ ملف «الجهاديين» أحد أبرز الملفات التي سيناقشها ماكرون، نظراً إلى حساسيته المتصلة بوجود مقاتلين فرنسيين في سوريا، بعضهم جرى ضمّهم فعلياً إلى هيكلية وزارة الدفاع الناشئة. وينقسم هؤلاء إلى ثلاث فئات رئيسة: الأولى تضمّ من انخرطوا في الوزارة، والثانية من اختاروا الابتعاد عن العمل العسكري، وآما الثالثة، التي تعتبرها فرنسا الأخطر، فتشمل المقاتلين الذين لا يزالون يشكّلون فصيلاً فرنسياً مستقلاً (فرقة الغرباء بقيادة عمر ديابي، المعروف باسم عمر أومسن)، ويحظون بعلاقات متينة مع المقاتلين الأوزبك الذين أعلنوا رفضهم عدداً من قرارات السلطات الانتقالية، وحافظوا على وجودهم كفصيل منفرد.

وفي السياق نفسه، نقلت «فرانس برس» عن مصدر أمني فرنسي وصفه التعاون بين دمشق والعواصم الغربية في مجال مكافحة «الجهاديين» بأنه «جيد عموماً»، وهو ما يستند إليه «الجهاديون» الفرنسيون في مواقفهم الرافضة لسلوك السلطة، وارتيابهم في وجود «صفقة ما» لتسليمهم أو تفكيك فصائلهم بالقوة. ويأتي ذلك بالتزامن مع زيادة وتيرة نشاطهم الإعلامي خلال المدة الماضية، ولا سيما على تطبيق «تلغرام»، حيث ينشرون باستمرار بيانات تشكّك في السلطات الانتقالية، إلى جانب أخرى تنتقد السلطات الفرنسية.

المقال كاملاً على الموقع

تقرير

قمة الـ«ناتو 2026» في أنقرة: العداء لروسيا والتوجّس من أميركا

لندن - **سعيد محمد**

يخشى دبلوماسيون أوروبيون يرافقون قمّة قادة «حلف شمال الأطلسي» في أنقرة اليوم وغداً، من أن التحالف الغربي التاريخي يتّجه إلى مزيد من الانقسام عبر جانبَي المحيط الأطلسي، مع تزايد حذر الأعضاء في القارّة القديمة من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي وجّه إليهم تهديدات متكرّرة. وعلى الرغم من أن مسوّدة البيان الختامي للاجتماع التي تُوافق عليها الأعضاء، تتضمّن تأكيداً على اعتبار روسيا «تهديداً طويل الأمد»، والتزاماً شاملاً وصريحاً بمبدأ الدفاع الجماعي وفق المادة الخامسة في ميثاق الحلف، إلّا أن شبح التعرفات الجمركية التي فرضها ترامب على الحلفاء الأوروبيين، وتلويحه أخيراً بإمكان تجديدها، إضافة إلى تهديده بضمّ الولايات المتحدة لغرينلاند الدنماركية، وتشكيكه في جدوى تحمّل بلاده العبء الأكبر لحماية أوروبا ومطالبته دولها بدفع أثمان باهظة مقابل المظلّة الأمنية، والتغييرات في طبيعة الانتشار العسكري الأميركي... كلّ تلك العوامل غيّرت التصوّرات في القارّة حول العلاقة بين ضفّتَي الأطلسي.

وجاء التصعيد الروسي اللافت ضدّ كييف، عشية القمّة، ليمنح الاجتماعات طابعاً عاجلاً؛ إذ تعرّضت العاصمة الأوكرانية لموجات ثقيلة من الصواريخ والطائرات المسيّرة، أدّت إلى سقوط قتلى وجرحى وتضرّر مبانٍ سكنية وبنى طاقة. وسارع الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، إلى استثمار هذا التصعيد ليجدّد طلبه الحصول على صواريخ اعتراض لمنظومات «باتريوت»، معتبراً أن مخزون الحلفاء الغربيين قادر على حماية المدنيين إذا ما تحوّلت الوعود إلى قرارات عملية.

وإذا كان تثبيت روسيا في موقع التهديد الطويل الأمد، يمنح الأعضاء مساحة تلاقٍ، فهو يفتح سؤالاً حول حدود التوافق العملي. فالدول الواقعة على الجناح الشرقي، من مثل بولندا ودول البلطيق، ترى الخطر الروسي أولويتها ومسألة يومية ومباشرة، فيما دول جنوب القارة، وكذلك تركيا، ترى أمنها أكثر ارتباطاً بالبحر الأسود، وشرق المتوسط، وشمال أفريقيا، وممرّات الطاقة عبر مضائق هرمز والمندب والسويس، وأيضاً مسألة الهجرة.

أمّا الملف الأشدّ حساسية، فيبقى العلاقة مع الولايات المتحدة، إذ تطالب إدارة ترامب، الحلفاء الأوروبيين، بالتحرّك السريع نحو تحقيق هدف إنفاق دفاعي يبلغ 5% من الناتج المحلّي بحلول عام 2035، موزّعة بين 3,5% لـ«الإنفاق العسكري المباشر، و1,5% لمجالات الأمن الأوسع، من مثل البنية التحتية. بالنسبة إلى واشنطن، تمثّل قمة أنقرة أوّل مراجعة جدّية لمدى التزام الأوروبيين بتعهّداتهم تجاه ذلك، التي كانوا قطعوها خلال قمّة لاهاي السابقة. لكنّ الأوروبيين يريدون إظهار التقدّم في تحقيق الأهداف المالية، مع الحفاظ على مظلّة الحماية الأميركية، خصوصاً في مجال الردع النووي والقدرات الاستراتيجية التي يصعب تعويضها سريعاً. وفي حين باتت الإدارة الأميركية تستخدم تعبير «ناتو 3,0» لوصف مرحلة جديدة يتولّى فيها الأوروبيون القيادة التقليدية للدفاع عن القارة، مع احتفاظ الولايات المتحدة بأدوار استراتيجية أوسع، فإن هذه الصيغة لا تبدو سهلة التطبيق، إذ إن الجيوش الأوروبية بُنيت طوال عقود كقوة مكمّلة للقوة الأميركية، وليست بديلاً منها. ولذا، تحتاج أوروبا إلى بناء رصيد من الذخائر، ودفاع جوي، وقدرات نقل، واستخبارات، وأنظمة قيادة وسيطرة، وقاعدة صناعية قادرة على الإنتاج النوعي والكمّي بسرعة.

تسعى تركيا إلى استثمار القمّة في أكثر من اتجاه (من الويب)

> تسعى تركيا، الدولة المضيفة، إلى استثمار القمّة في أكثر من اتجاه

في الإطار نفسه، يجد الخبراء في «منتدى الصناعة الدفاعية» المنعقد على هامش القمة، الدفاعَ أحدَ أهمّ المواضيع، إذ يركّز المنتدى على قضايا الإنتاج العسكري، والاستثمار، والابتكار، والمشتريات الدفاعية المشتركة، مع توقّعات بإعلان اتفاقات بين الدول، وأخرى متعدّدة الأطراف في مجالات الدفاع الجوي والصاروخي، والفضاء، والمراقبة، والقدرات الاستراتيجية الضاربة. لكنّ هذا المسار يفتح كذلك منافسة صامتة حيناً، صاخبة أحياناً أخرى بين الصناعات الأميركية والأوروبية، وبين الأوروبيين أنفسهم، نظراً إلى أن كلّ حكومة تريد عقوداً وفرص عمل ونفوذاً تكنولوجياً داخل حدودها. أمّا أوكرانيا - الدولة غير العضو في الـ«ناتو» - فعلى الرغم من أنها تستثمر في حربها مع روسيا إلى تمويل وتسليح وتدريب توفّره دول الحلف، ومن المتوقع أن يقرّ الأعضاء في قمّتهم دعماً واسعاً لها خلال عام 2026، مع تعهّدات تمتدّ إلى عام 2027، فإن الصراع جعلها أيضاً مختبراً متقدّماً للحرب الحديثة؛ إذ طوّرت قدرات متقدّمة في تصنيع المُسيّرات، وتنفيذ الهجمات البعيدة المدى، ومواجهة زمني قصير، وطمأنة أوروبا إلى أمنها، واحتواء تقلّبات السياسة الأميركية، ومراعاة مصالح تركيا، وإدارة قضايا الخليج والبحر المتوسط معاً؛ وهو ما يحتاج حتماً إلى أكثر من صياغة بيانات مشتركة والتقاط صور جماعية.

وفي هذا السياق، أعلن رئيس «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» التابعة لـ«مجلس السلام»، علي شعث، أن اللجنة جاهزة لتسلّم مهامها فور «توافر الإمكانات والمكنات اللازمة لعملها»، إلا أنه ربط نجاحها بقيام «سلطة واحدة ذات مرجعية واضحة، وسلاح واحد خاضع لهذه السلطة، بما يضمن توفير البيئة السياسية والإدارية والأمنية اللازمة لتمكين اللجنة من أداء مهامها بفاعلية، وبما يحقّق مصالح أبناء شعبنا الفلسطيني في قطاع غزّة كافة».

وفي حين بدا تعقيب شعث «ملكياً أكثر من الملك»؛ إذ يشترط نيابةً عن الاحتلال الإسرائيلي والمفوّض السامي، نيكولاي ميلادينوف، نزع السلاح قبل تولّي اللجنة الإدارية مهامها، اعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أن «مناورة حماس هدفها منع تجريدها من السلاح»، مدّعياً أن هدف الحركة «أن تتولّى لجنة التكنوقراط خدمات بلدية بينما تبقى هي القوة العسكرية»، زاعماً أن «بقاء سلاح حماس سيجعل الحكومة المدنية تتصرّف وفق إملاءاتها لمواصلة الحرب ضدّ إسرائيل». وأضاف: «إنّنا» نصرّ على تنفيذ خطّة ترمب حرفياً بتجريد حماس وقطاع غزة من السلاح». أمّا ملادينوف فعلّق على خطوة الحركة، بالقول إن «إعلان استقالة حكومة غزة يؤكّد أهمية إتمام مفاوضات خارطة الطريق بنجاح». وأضاف: «كلّما أسرعنا في التوصل إلى اتفاق بشأن بنود التنفيذ المتبقّية، أسرعت لجنة إدارة غزة في الاضطلاع بمسؤولياتها. الإسراع في التوصل إلى اتفاق يسرّع تفكيك الأسلحة وانسحاب القوات الإسرائيلية وانطلاق إعادة الإعمار».

من جهتها، اعتبرت «حماس»، على لسان المتحدّث باسمها حازم قاسم، أن قرار حلّ اللجنة واستقالة رئيسها، يمثّل خطوة إيجابية تهدف إلى تهيئة الأجواء أمام إدخال «اللجنة الوطنية». وأشار قاسم إلى أن الحركة اتّخذت «خطوة إيجابية جديدة لسحب الذرائع من الاحتلال»، و«تسهيل عمل اللجنة التكنوقراط لإدارة غزة»، مؤكداً أن الحركة «قامت بما عليها» في هذا المسار، وأن الكرة أصبحت الآن في ملعب الوسطاء والدول الضامنة، إلى جانب الإدارة الأميركية، للضغط من أجل تنفيذ الاتفاق وإدخال «اللجنة الوطنية» إلى القطاع.

فلسطين

حلّ «لجنة الطوارئ» لا يرضي الاحتلال: «التكنوقراط» بإمرة «حماس»!

غزة - **يوسف فارس**

قدّم رئيس «اللجنة الطوارئ» الحكومية في قطاع غزة، محمد عبد الخالق الفرا، استقالته أمس، معلناً حلّ اللجنة تمهيداً لنقل المهام الحكومية إلى «اللجنة الوطنية لإدارة غزة»، التي يُفترض أن تتولّى إدارة القطاع بدلاً من حركة «حماس»، وذلك ضمن «خطّة ترامب» ذات البنود العشرين. وإذ تأتي هذه الخطوة التي لاقت ترحيباً فصائلياً ومجتمعياً، بالتنسيق مع الوسطاء والضامنين، فهي تستهدف كسر حالة الجمود التي تحيط بمفاوضات تثبيت وقف إطلاق النار، وقطع الطريق أمام مخطّطات تقسيم القطاع.

وأكّد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، أن الجهات الحكومية أنجزت «جميع الاستعدادات المتعلّقة بعملية التسلّم والتسليم للمنظومة الحكومية»، مشيراً إلى أن هذه الترتيبات «عُرضت على ممثّلي الفصائل والقوى الفلسطينية، واللجنة العليا للعشائر والقبائل، ومؤسسات المجتمع المدني، بحضور ممثّل مراقب عن الأمم المتحدة». وأوضح المكتب، في بيان، أن استقالة الفرا وحلّ «لجنة الطوارئ» يأتيان تنفيذاً للاتفاقات الرامية إلى تسهيل عملية الانتقال الإداري، وتجسيداً للاستعداد الكامل لتسليم إدارة الحكم إلى «اللجنة الوطنية لإدارة غزة»، وذلك بما يخدم المصلحة الوطنية ويُسهم في التخفيف من معاناة المواطنين في ظلّ استمرار الحرب والحصار.

أيضاً، أوضح المكتب أن من بقوا في مواقعهم داخل المنظومة الحكومية ومؤسساتها هم موظفون فنيون ومهنيون فقط، يستهدف وجودهم ضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية ومنع حدوث أيّ فراغ إداري أو فني. وأضاف أن جميع العاملين في تلك المؤسسات هم «موظفو دولة»، وسيواصلون أداء مهامهم تحت إشراف «اللجنة الوطنية»، كما سيلتزمون بقراراتها فور مباشرتها عملها، داعياً إلى الإسراع في تمكين اللجنة من تولّي مسؤولياتها الإدارية والوطنية، وفقاً لخارطة الطريق التي جرى التوافق عليها بين الفصائل في القاهرة.

ولاقت خطوة حلّ «لجنة الطوارئ» التي بقدّر الإعلام العبري أنها لا تعدو كونها إجراءً شكلياً يهدف إلى شراء الوقت، من دون أن يرقى إلى تقديم تنازلات كبيرة قبل انقشاع غمامة الانتخابات الإسرائيلية، اهتماماً جميع الجهات ذات الصلة.

مقالة

غسان كنفاني: «الماشينغن» وسؤال الوجود

مروان عبد العال *

«إمّا المدفع... وإمّا جهنم». ليست هذه العبارة التي يضعها غسان كنفاني على لسان سعيد الحمصوني في قصة «المدفع» مجرد صياغة قصصية، بل تكثيف فلسفي للوجود الفلسطيني تحت استعمار يقوم على الاحتلال والاقتلاع والإبادة. فهي لا تتحدث عن السلاح بوصفه أداة، بل عن شرط الوجود ذاته حين يُسحب من الإنسان حقّ الدفاع عن النفس، ويُترك أمام معادلة حادة: إما امتلاك حد أدنى من القوة، أو الانكشاف الكامل أمام الاستباحة.

في الثامن من تموز 1972، اغتيل غسان كنفاني في بيروت بتفجير سيارته. لم يكن الاغتيال استهدافاً لكاتب فقط، بل محاولة لقطع مسار إنتاج سردية إبداعية، جعلت من الأدب تربة خصبة للمقاومة. غير أن ما حدث كان العكس؛ إذ تحوّل كنفاني إلى نصّ يتجاوز زمنه، وإلى سؤال مفتوح يعاد طرحه كلما تغوّل الاحتلال واشتد اختلال الواقع.

لم يكن كنفاني مقاتلاً، بل كاتباً يشتغل على الحدّ الفاصل بين الأدب والسياسة، حيث تتحول الكلمة إلى فعل مواجهة. ومع ذلك، لم يُنظر إليه كمنتج ثقافي، بل كفاعل في تشكيل الوعي. لم يردعه حيادُ مُعلن، ولا كبحَتْه الدبلوماسية، ولا عطّلَتْه المفاوضات أو أوهام الاتفاقات أو ادعاءات الشرعية الدولية. كان في السادسة والثلاثين، يعمل في الصحافة اللبنانية، وسلاحه الكلمة وحدها. مريضاً بالسكري، يقيم في الحازمية شرق بيروت؛ لكن حضوره ظل يُعامل كخطر ينبغي إزالته، لا كصوت يمكن احتماله.

هنا تتضح إحدى ثوابت الفكر الاستعماري الحديث: أن الاحتلال لا يكتفي باحتكار السلاح، بل يسعى إلى احتكار الرواية أيضاً، لأن من يفرض روايته يقترب من فرض شرعيته، لذلك كان اغتياله جزءاً من بنية أوسع تستهدف السردية بقدر ما تستهدف الجسد.

وهكذا يعود «مدفع» سعيد الحمصوني من صفحات كنفاني إلى حاضرنا: لا لأن الكاتب استشرف المستقبل، بل لأنه كشف باكراً منطق الاحتلال. كتب عن رجل اشترى «الماشينغن» بدمه، قبل أن يغدو دمه هو الآخر ثمناً للكلمة؛ فكما افتدى سعيد الوجود بدمه، افتدى كنفاني معنى هذا الوجود بحياته.

وهنا تتبدّى راهنية كنفاني. فهذه البنية نفسها تتجلى اليوم في الضفة الغربية، حيث يُعاد إنتاج النكبة بصورة وقحة، يُطالب الفلسطيني بنزع أدوات الدفاع عن نفسه، بينما يُمنح المستوطن تسليحاً رسمياً باعتباره «مدنياً مسلحاً». وبعد السابع من أكتوبر، توسع منح التراخيص وحمل السلاح بصورة غير مسبوقة، بما يعكس انتقال السلاح من كونه أداة أمنيّة إلى كونه امتداداً للبنية الاستعمارية نفسها. في المقابل، يطالب الاحتلال بنزع سلاح المقاومة في غزة، بينما يواصل تسليح ميليشيات محلية عميلة تعمل في هامش منظومته الأمنية، وفي الوقت نفسه يشيح النظر عن تصاعد الجريمة داخل أراضي 1948، حيث يجري استخدام سلاح متداول تحت رقابة غير معلنة، بما يكشف نمطاً من الازدواجية: ضبطُ القوة حين تهدد المقاومة، وتفلّتُها حين تُستخدم بما يخدم إدارة الواقع الأمني ضمن شروط الاحتلال نفسه.

تواصل «إسرائيل» احتلالها للأرض العربية ومن جنوب لبنان وجنوب سوريا، متذرعةً باعتبارات أمنيّة مرتبطة بسلاح المقاومة. غير أن هذا الخطاب يقوم على مفارقةٍ جوهرية: حصرُ السلاح في يد الاحتلال ذاته، وحده، ومنعُ الآخرين من امتلاكه، حتى الدولة نفسها التي ترفع شعار حصر السلاح في يدها. ما يفسر بما تشير المؤرخة الألمانية أوتا فريفرت في كتابها «سياسة الإذلال: مجالات القوة والعجز»، أن الإذلال لا يعمل كأثر جانبي للسلطة، بل كأداةٍ سياسية تُوظَّف لإدارة المجتمعات، عبر تحويل الخزي إلى تقنية خفية لإنتاج الطاعة وترسيخ الهيمنة.

> لو أُعيد النظر في سؤال كنفاني اليوم، لذهب إلى ما هو أعمق من جدلية السلاح إلى سلاح الوعي: كيف تتحول المجتمعات الخاضعة للاحتلال إلى فضاءات مُجزأة، مهددة بالفتنة والحرب الأهلية، تفقد قدرتها على إنتاج وحدة سياسية ومعنوية قادرة على المقاومة؟

في هذا السياق، لا يعود السؤال تقنياً حول «السلاح»، بل سياسياً - قانونياً حول مَن يملك تعريف الشرعية. فالقانون الدولي، في بنيته المعيارية، يقرّ مبدأين متعارضين ظاهرياً: احتكار الدولة للعنف المشروع من جهة، وحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في مقاومة الاحتلال من جهة أخرى. غير أن التطبيق الفعلي لهذا التوازن يتعثّر حين يتحوّل الاحتلال نفسه إلى جهة تحتكر تعريف الشرعية، ويعيد تأويل القانون بما يخدم استمرارية وتأبيد احتلاله.

هنا تتكشف المفارقة التي يلمح إليها كنفاني: السلاح ليس قيمة أخلاقية بذاته، بل يصبح كذلك أو ينزع عنه هذا المعنى بحسب موقعه في بنية القوة. إنه ليس سؤال «هل يُستخدم السلاح؟»، بل «مَن يملكه، ضد مَن، وفي أي سياق من اختلال السيادة».

عند هذه النقطة، يستعيد سعيد الحمصوني صوته، لا ليعلن خياراً، بل ليكشف مأزقاً: «إمّا المدفع... وإمّا جهنم». فليست المأساة في المدفع، بل في عالم استعماري يصنع جهنم، حيث يغدو الدمار واحتراق المدن ومحو القرى وإبادة أسباب الحياة، أثراً مباشراً لبنية إمبريالية ذات طابع عدواني، لا تنتج إلا الحرب بوصفها شكلاً لإعادة إنتاج نفسها.

وهنا يمكن فهم «الماشينغن» - كلمة عامية مُعرّبة من اللفظ الإنكليزي Machine gun، وكان كبار السن في السياق الشعبي الفلسطيني يطلقونها على الرشاش الإنكليزي- وفي رمزيته في قصة «المدفع» بوصفه علامة على تحول العلاقة بين المجتمع وأدوات القوة. فحين يصل المدفع إلى قرية السلمة، لا يحدث تغيير عسكري مباشر بقدر ما يحدث تحول في الوعي: انتقال من حال العجز إلى إدراك إمكانية الفعل. يصف كنفاني في قصته: «هذا المدفع الأسود صار قوة هائلة تكمن في نفوس أهل السلمة». القوة هنا ليست في السلاح، بل في الإجماع على صد المعتدي وكسر فكرة العجز والاستضعاف.

ويعزز ذلك قوله: «كل كهل وكل شاب في السلمة صار يربط حياته ربطاً وثيقاً بوجود هذا المدفع». فالسلاة لا تتعلّق بالسلاح كأداة، بل بإعادة تعريف العلاقة مع الوجود نفسه. في هذا المستوى، يغدو السلاح علامة على استعادة الحد الأدنى من التوازن، لا بوصفه غاية بل بوصفه نقيضاً لحال الانكشاف الكامل.

وتتجسد هذه الدلالة في شخصية سعيد الحمصوني الذي يبيع دمه لشراء المدفع، فينقل كنفاني مركز الثقل من «الأداة» إلى «التكلفة الوجودية». فالمقاومة هنا ليست قراراً تقنياً، بل فعل يرتبط بجسد الإنسان نفسه، بما يحمله من معنى التضحية في مواجهة بنية تنزع عنه حقه في شرعية البقاء.

في هذا الإطار، لا يمكن قراءة عبارة «إمّا المدفع... وإمّا جهنم» بوصفها تمجيداً للسلاح، بل بوصفها كشفاً لبنية استعمارية تُنتج حال اشتباك دائمة، حيث يصبح العنف احتمالاً بنيوياً لا حادثاً عرضياً. فـ«الجحيم» هنا ليس استعارة أخلاقية، بل توصيف لحال سياسية تُدار فيها حياة الناس تحت تهديد دائم بفقدان الأرض والحقوق والحياة معاً.

تتعمق هذه الرؤية حين نضعها في سياق الجدل المعاصر حول السلاح الفلسطيني. فالمقاربة السائدة كثيراً ما تفصل بين السلاح وسياقه البنيوي، وفصل الأسباب عن النتائج، فتتعامل معه كمسألة تقنية أو أمنية، بينما يتجاهل السياق الأوسع المتمثل في استمرار الاحتلال ذاته. في المقابل، تُعاد صياغة شروط «الشرعية» بحيث يُحمَّل الضحية عبء نزع أظافرها، فيما يُترك نظام الإبادة والسيطرة والاستيطان والاستئصال محتفظاً بكل أدواته، خارج دائرة السؤال والمساءلة.

في المقابل، تتجذر داخل الفكر السياسي الصهيوني بنية أيديولوجية تجعل من القوة عنصراً تأسيسياً للهوية السياسية نفسها، حيث تتداخل مفاهيم الأرض والشعب والتوراة في سردية خُرافية تمنح السيطرة طابع «النصر المطلق». في هذا السياق، يصبح القانون الدولي نفسه مجالاً للتأويل الانتقائي، لا معياراً دولياً ضابطاً وحكماً.

ولو أُعيد النظر في سؤال كنفاني اليوم، لذهب إلى ما هو أعمق من جدلية السلاح إلى سلاح الوعي: كيف تتحول المجتمعات الخاضعة للاحتلال إلى فضاءات مُجزأة، مهددة بالفتنة والحرب الأهلية، تفقد قدرتها على إنتاج وحدة سياسية ومعنوية قادرة على المقاومة؟ فهنا لا يعود التحدي عسكرياً فقط، بل بنيوياً يتعلق بتفكيك الوعي الجمعي وإعادة تشكيله.

في النهاية، لا يقدّم «الماشينغن» إجابة بقدر ما يفتح سؤالاً فلسفياً حول شرط الوجود تحت الاستعمار: وكيف يُعاد تعريف «الحق في المقاومة» إذا كان هو في الأصل غريزة إنسانية تفرضها شروط الدفاع عن الحياة؟ ولكن ما دام الاحتلال قائماً ويتمدّد ويتسلّح، سيظل هناك سعيد الحمصوني بوصفه علامةً على أنّ مَن يُهدَّد في وجوده يصنع وسيلة دفاعه، ولو باع دمه ليشتري سلاحاً.

«إمّا المدفع... وإمّا جهنم» سيبقى السؤال قائماً بلا جواب حاسم، سيظلّ كنفاني حاضراً لا بوصفه كاتباً اغتيل في انفجار مزّق جسده في بيروت، بل بوصفه نصاً مفتوحاً على واقع صراع تاريخي لم يُحسم بعد. سؤالٌ سيظل يُعاد إنتاجه كلما غاب العدل وسُلب الحق، وظل القاتل خارج المساءلة.

* كاتب فلسطيني

◄ إعلانات رسمية ►

تبليغ

مُوجه إلى: علي سمير حمود المجهول محل الإقامة.
إن محكمة الإيجارات في بعبدا قسم القاضي إكرام جابر.
تدعوك للحُضور إلى قلم المحكمة في بعبدا لتبلغ أوراق الدعوى رقم 2025/214 المُقامة من علي أحمد أحمد وهي بشأن القسم رقم 13 من العقار رقم 4330/ الشياح.
فينبغي حُضُورك أو إرسال وكيل عنك وإلا ستتخذ بحقك التدابير القانونية سنداً لاحكام المادة /445/ وما يليها.
رئيسة القلم بالتكليف
فاطمة الزعتر

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي بطرس غنيمة لمُوكله جوزف حنا لبس سند بدل ضائع للعقار /393/ صور.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي أسعد سعيد لمُوكله زهير خليل عز الدين سند بدل ضائع للعقار /330/ معركة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب جاد عبدالله وكيل أمنه عوده وكيلة حسن عودي لمُورثه محمد حسن عوده سند بدل ضائع للعقار /1064/ بازورية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب جاد عبدالله وكيل أمنه عوده وكيلة حسن عودي لمُورثه محمد حسن عوده سند بدل ضائع للعقار رقم /766/ الصالحية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
القاضي العقاري
طارق طربيه

.....

إعلان

عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب أنطوان نقولا القاضي شهادة قيد بدل عن ضائع للعقار رقم /766/ الصالحية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب عباس درويش وكيل صبحية دمشق لمُورثها محمد حسين دمشق سند بدل ضائع للعقار /564/ معروب.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب إبراهيم فقيه وكيل لينا يونس حجازي لمُورثها يونس صالح حجازي سند بدل ضائع للعقار 5/1156 حارة صيدا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت ريما خليل السبع اعين سندات بدل ضائع للعقارات /1705/ القرية و4/796 هالالية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب يوسف باسيل تصحيح اسم والدة المالك يوسف الياس باسيل ليُصبح (خزنه) بالعقار /1850/ درب السيم.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

.....

إعلان

عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب الياس علي رضا شهادة قيد بدل ضائع للعقار رقم /2412/ منطقة عنقون العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعه
القاضي العقاري
طارق طربيه

.....

إعلان

عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب سمير حسن السبع اعين سند بدل ضائع للعقار 10/1274 الدكرمان.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب جاد عبدالله وكيل أمنه عوده وكيلة حسن عودي لمُورثه محمد حسن عوده سند بدل ضائع للعقار /1064/ بازورية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب أنطوان الياس الزقليط سندات بدل ضائع للعقارات: /419/ - /420/ و/421/ درب السيم.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب الياس علي رضا شهادة قيد بدل ضائع للعقار رقم /2412/ منطقة عنقون العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعه
القاضي العقاري
طارق طربيه

.....

إعلان

عن القاضي العقاري في الجنوب
طلب أنطوان نقولا القاضي شهادة قيد بدل عن ضائع للعقار رقم /766/ الصالحية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
القاضي العقاري
طارق طربيه

◄ وفيات ►

رئيس مجلس النواب أعضاء مجلس النواب ينعون بمزيد من الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب السابق جورج قصارجيان
المنتقل إلى رحمته تعالى الأحد 5 تموز 2026.

كأس العالم

ترامب يتوسّط عند «فيفا»... فضيحة بالوغون تشعل المونديال

بعد استخدامها النفوذ و«البلطجة» للتضييق على المنتخب الإيراني في كأس العالم 2026، عززت الولايات المتحدة الأميركية مصالحها «المونديالية» مرة أخرى من خلال الضغط لإلغاء بطاقة حمراء نالها منتخبها الوطني، وسط اتهامات طالت «فيفا» حول النزاهة وازدواجية المعايير

حسين فحص

رغم الغياب الحضوري للرئيس الأميركي دونالد ترامب عن بطولة كأس العالم الجارية على أرض الولايات المتحدة رفقة كندا والمكسيك، إلا أنه كان نشطاً خلف الكواليس.

لم يحضر ترامب أي مباراة مونديالية للمنتخب الأميركي الذي بلغ الدور الـ16. كما أنه لم ينشط على وسائل التواصل الاجتماعي كما جرت العادة، إذ اقتصرت منشوراته على تعليقات عابرة ومقتضبة.

لكن كل ذلك تغيّر يوم الأحد، حين لجأ الرئيس الجمهوري إلى منصة «تروث سوشيال» (Truth Social) لشكر الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) على قراره غير المعتاد برفع عقوبة الإيقاف عن المهاجم الأميركي فولارين بالوغون، مما سمح له بالمشاركة في مباراة الدور الـ16 ضد بلجيكا اليوم الثلاثاء (الثالثة فجراً بتوقيت بيروت).

أشهرت البطاقة الحمراء المباشرة في وجه بالوغون بتهمة ارتكاب «لعب عنيف»

وكان بالوغون قد طُرِدَ بسبب تدخّل ضد طارق محرموفيتش، مدافع البوسنة والهرسك، حيث أشهرت البطاقة الحمراء المباشرة في وجهه بتهمة ارتكاب «لعب عنيف»، وأكّد «فيفا» بعد يومَين ضرورة تنفيذ عقوبة الإيقاف لمباراة واحدة.

وسجّل المهاجم المحترف في نادي موناكو الفرنسي ثلاثة أهداف في ثلاث مباريات بدأها أساسياً في كأس العالم 2026، ما يجعله ركيزةً أساسية لآمال المنتخب الأميركي.

قوانين مزدوجة؟

لا تسمح اللوائح التأديبية للاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بالطعن في قرارات الطرد المباشر (البطاقة الحمراء). وبحسب صحيفة «الغارديان» البريطانية، أكّد مسؤولون من الهيئة الدولية والاتحاد الأميركي لكرة القدم بعد المباراة أنّ العقوبة غير قابلة للاعتراض.

مع ذلك، وفي إعلانٍ مفاجئ يوم الأحد، ذكرَ «فيفا» أنه بموجب المادة 27 من لوائحه التأديبية، سيتم إلغاء قرار الطرد، وإن كانت البطاقة الحمراء ستظل مُسجّلة في سجل اللاعب بالوغون لفترة اختبار مدتها عام واحد. وفي حال ارتكب بالوغون «مخالفة أخرى ذات طبيعة وخطورة مماثلة»، فسيتم تنفيذ عقوبة الإيقاف لمباراة واحدة.

وتنص المادة 27 على أنّ اللجنة القضائية في «فيفا» تملك صلاحية «تعليق التنفيذ لإجراء تأديبي كلياً أو جزئياً»، وهو بند يمنحها -في جوهره- حق نقض القرارات التحكيمية.

وساطة ترامب

بحسب مصادر عدة، أجرى ترامب ثلاث مكالمات مع «فيفا»، بدءاً من يوم الأربعاء، لضمان إجراء هذا التغيير. وباشر فريق عمل «كأس العالم» التابع للبيت الأبيض إجراءات طعن قانوني ضد قرار إيقاف بالوغون، مع التركيز على مسألة استخدام لقطات الإعادة البطيئة عند اتخاذ قرارات تقنية حكم الفيديو المساعد (VAR).

وفي مذكرة أعدّها محامون عملوا سابقاً مع الرئيس ترامب لصالح الاتحاد الأميركي لكرة القدم، واطلعت عليها صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، أوضحَ الاتحاد كيف يمكنه استغلال الثغرات المحتملة في قواعد البطاقات الحمراء لتعزيز موقفه. وبعبارة أخرى، أشارت الوثيقة المكوّنة من ثلاث صفحات إلى أنّ لوائح «فيفا» المتعلقة بالإجراءات التأديبية غامضة بما يكفي لتوفير أساس للاستئناف، بل إنها اقترحت أن يستند الاستئناف إلى حقوق الولايات المتحدة كدولة، وهددت باللجوء إلى محكمة التحكيم الرياضي، وهي أعلى هيئة تحكيم رياضية في العالم.

استنكار بلجيكي

في بيان شديد اللهجة، اتّهمَ الاتحاد الملكي البلجيكي لكرة القدم نظيره الدولي (فيفا) بخرق قواعده، وترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية اتخاذ إجراء قانوني. وجاءَ في البيان: «لقد اندهشنا من هذا القرار. هذا القرار يتعارض بشكل مباشر مع أحكام لوائح مسابقة كأس العالم 2026. تم التأكيد أيضاً بوضوح على الطبيعة التلقائية لهذا الإيقاف في التعميم الرقم 16 لكأس العالم 2026، والذي تم توزيعه على جميع الاتحادات الأعضاء المشاركة في 12 مايو/أيار 2026. ويتم تكرار القاعدة نفسها في كل اجتماع تنسيقي للمباريات قبل كل مباراة وفي جميع العروض التقديمية لورشة عمل كأس العالم 2026».

وأضاف: «من أجل حماية الحقوق المشروعة لجميع الفرق المشاركة وحماية المبادئ الأساسية للعب النظيف في رياضتنا، سواء في كأس العالم الحالية أو في النسخ المقبلة من البطولة، يقوم الاتحاد البلجيكي لكرة القدم بالتحقيق في جميع الخيارات المحتملة».

هكذا، كسبَ المنتخب الأميركي بطريقةٍ مشبوهة ورقة إضافية في مواجهته المرتقبة أمام بلجيكا، مما سيؤدي إلى مزيد من التساؤلات حول طبيعة العلاقة التي بناها رئيس «فيفا» إنفانتينو مع الرئيس الأميركي ترامب. ويواجه الرئيس السويسري-الإيطالي سلفاً شكوى أخلاقية تتهمه بخرق لوائح «فيفا» المتعلقة بالحياد السياسي بعد منحه ترامب «جائزة فيفا للسلام»، مع إغداقه للرئيس الجمهوري بالمديح والهدايا بشكلٍ متكرر وغير مسبوق، بالتوازي مع تجاهله لسوء معاملة إيران من قبل الولايات المتحدة الأميركية خلال البطولة الجارية.

أجرى ترامب ثلاث مكالمات مع «فيفا» لضمان إجراء التغيير

من المونديال

فينيسيوس يعتذر... ويوضّح!

دافع المهاجم البرازيلي فينيسيوس جونيور عن عدم تنفيذه ركلة الجزاء التي احتُسبت لبلاده خلال ثمن النهائي ضد النروج في مونديال 2026 لكرة القدم، معتبراً أن زميله لاعب الوسط برونو غيمارايس ينفذها بشكل «أفضل» منه. وبينما كانت النتيجة لا تزال (0-0) في إيست رادرفورد بولاية نيوجيرزي، تصدى الحارس النروجي ببراعة لتسديدة غيمارايس. وانتهى اللقاء بفوز النروج (2-1) وإقصاء البرازيل. وتعرض نجم ريال مدريد الإسباني وهداف «سيليساو» في البطولة بأربعة أهداف، إلى جانب المدرب الإيطالي كارلو أنشيلوتي، لانتقادات حادة بسبب إسناد هذه المهمة إلى غيمارايس.

وقال فينيسيوس بعد المباراة: «المدرب يقرر مسبقاً من سينفذ الركلات. اختار برونو. لم أكن يوماً مغروراً، ولم أسع يوماً لأن أكون هداف البطولة، ولهذا السبب نفذ برونو الركلة. هو يسدد ركلات الجزاء أفضل مني، ولهذا اختاره المدرب». وأضاف: «لم أتهرب أبداً من مسؤولياتي. سيقول كثيرون إنني لم أرغب في التنفيذ، لكنني لم أختبئ يوماً. أنفذ ركلات الجزاء في ريال مدريد عندما يختارني المدرب. علينا أن نستعد بشكل أفضل لكأس العالم المقبلة وللمباريات المقبلة».

من جهته، أوضح أنشيلوتي في مؤتمر صحافي أنه، وبناء على إحصاءات اللاعبين في تنفيذ ركلات الجزاء، قرر إسناد هذه المهمة على الترتيب إلى «نيمار، ثم رافينيا، وبرونو غيمارايس، وغابرييل مارتينيلي»، علمًا أن الأولين لم يكونا على أرض الملعب في الشوط الأول. وسجل المنتخب البرازيلي، المتوج باللقب خمس مرات، أسوأ نتيجة له في كأس العالم منذ نهائيات إيطاليا عام 1990، عندما خرج أيضًا من الدور عينه. وقال فينيسيوس (25 عامًا): «إنه يوم حزين جدًا بالنسبة إلينا، والخروج من كأس العالم دائمًا ضربة قاسية جدًا، لكن علينا الآن مواصلة الطريق، ليس هناك الكثير لفعله سوى الاعتذار من جماهيرنا التي آمنت بنا مرة أخرى».

هالاند يحطّم الأرقام

لعب النجم النروجي إرلينغ هالاند دور البطولة المطلقة في ليلة تاريخية لـ«أحفاد الفايكنغ»، بعدما قاد منتخب بلاده للعبور إلى الدور ربع النهائي من بطولة كأس العالم عام 2026، على حساب المنتخب البرازيلي. وتكفل مهاجم مانشستر سيتي بتسجيل هدفي بلاده في الدقيقتين الـ 79 والـ90، ليحسم تأهل النروج التي ستواجه إنكلترا في ربع النهائي. وبهذه الثنائية الحاسمة، رفع هالاند رصيده إلى 7 أهداف في مشاركته المونديالية الأولى، ليزاحم أساطير اللعبة ويتربع على صدارة هدافي النسخة الحالية بالتساوي مع الأرجنتيني إرليونيل ميسي والفرنسي كيليان مبابي. وقد أفرز هذا التألق التهديفي الثلاثي أرقاماً لم تشهدها البطولة منذ عقود، فقد أشارت شبكة «سوفا سكور» للإحصائيات إلى أنه للمرة الأولى منذ مونديال السويد عام 1958، ينجح ثلاثة لاعبين في تسجيل أكثر من 5 أهداف في نسخة مونديالية واحدة. من جهتها، أكدت شبكة «أوبتا» المتخصصة في الأرقام القياسية أنه لأول مرة في تاريخ المشهد المونديالي بأكمله، يسجل ثلاثة لاعبين مختلفين 7 أهداف على الأقل في نسخة واحدة.

كلمات متقاطعة 5122

أفقيا

1- قفز – إسم أطلقه العرب على اسبانيا والبرتغال – 2- مقام الإمام في المسجد – 3- عملة اجنبية – اتصل به بقرابة – حرف تحقيق – 4- إسم سيف الإمام علي بن أبي طالب – 5- تحكّم في نزواته – صوت أوراق الشجر – 6- حرف عطف – عملة اسيوية – جاهل غير متعلم – 7- الباكيات – 8- توجه اليه طالباً خدمة – شاي بالأجنبية – 9- مسرح باللغة الأجنبية – عاصمة أوروبية – 10- حرف جر – عاصمة دولة في أميركا الوسطى

عمودياً

1- شباك – ما كان لونه اغبر ضارباً الى سواد او حمرة – 2- خصب – دولة عظمى – 3- نوع من الثعابين الكبيرة – 4- من الحيوانات – انشغل واعتنى – 5- حرف جزم – صوت الأفعى – جرذ بالأجنبية – 6- غبي فاسد الراي – احد الكواكب – 7- نأخذ قسطا من الراحة – للتفسير – 8- نعم بالروسية – بقايا ميت وعظامه – هاج الدم – 9- لطيف لين الأخلاق – من أسماء البحر – من الأشجار – 10- من الحيوانات البحرية – ضمير متصل

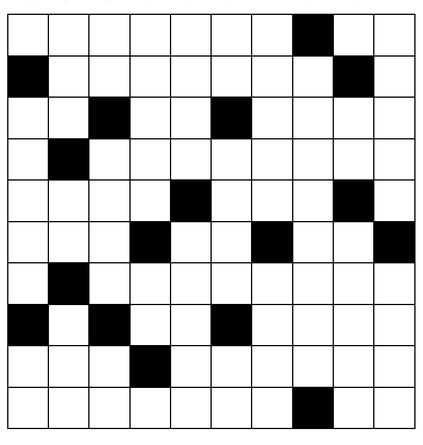

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- اسعد توفيق – 2- ياسمين – 3- هي – ظهران – 4- ام القيوين – 5- باخ – صربا – 6- ردد – رضاب – 7- ولس – يخت – لن – 8- فو – نرد – نسر – 9- يرسم – شاويش – 10- قدموس – مهند

عمودياً

1- ابهاب توفيق – 2- سايما – لورد – 3- عس – أخرس – سم – 4- دمال – نمو – 5- ري – قصدير – 6- شنظير – خدش – 7- هوبرت – ام – 8- الرياض – نوّه – 9- ان – السين – 10- جن – ابن رشد

sudoku 5122

7		5			1			4
	3			6		5		9
9		2		3				
				5		1		7
		4		2		6	3	
5	8		6		3			
3				4			5	
8					2		6	1
2	4		5			7		

حلول الشبكة السابقة

8	6	1	2	7	5	4	3	9
7	3	5	4	9	1	8	2	6
9	4	2	8	3	6	7	5	1
5	1	3	6	4	9	2	7	8
2	9	8	7	1	3	6	4	5
4	7	6	5	2	8	1	9	3
3	8	4	9	6	2	5	1	7
6	2	9	1	5	7	3	8	4
1	5	7	3	8	4	9	6	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 419

كلمة السر من 5 حروف: أول ظلمة الليل

الظهيرة – الدامس – السواد – المغيب – افق – جن – ديجور – دجى – دهم – سدف – شدة – شفق – ضوء – ظلام – عتمة – غلاف جوي – غياهب – غروب – غيب – غش – ليل – نهار – نور – وهج

ر	ل	ش	ف	ق	ا	ي	ا	م	ق
ا	ي	ل	م	د	ل	و	ف	ه	ف
ه	ل	ا	ي	ء	د	ج	د	د	ا
ن	ل	ج	غ	و	ا	ف	س	ش	و
ظ	و	غ	ب	ض	م	ا	ن	ه	غ
ر	ج	ن	ر	ي	س	ل	ج	و	ب
ع	ت	م	ة	و	غ	غ	ش	ي	ر
ب	ه	ا	ي	غ	ب	م	غ	د	ى
ا	ل	ظ	ه	ي	ر	ة	ل	ج	ة
ق	د	ا	و	س	ل	ا	د	ا	س

حلول الشبكة السابقة: الحصون

عملية حسابية 419

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	–		٪		=	13
+	■	X	■	X	■	
	X	6	X		=	72
٪	■	٪	■	X	■	
	X		X	2	=	78
=	■	=	■	=		
7		18		36		

حلول الشبكة السابقة

7	X	3	X	2	=	42
X	■	X	■	X	■	
4	X	5	٪	2	=	10
X	■	+	■	X	■	
3	X	20	–	11	=	49
=	■	=	■	=		
84		35		44		

شبكة العنكبوت 419

إعداد نعوم مسعود

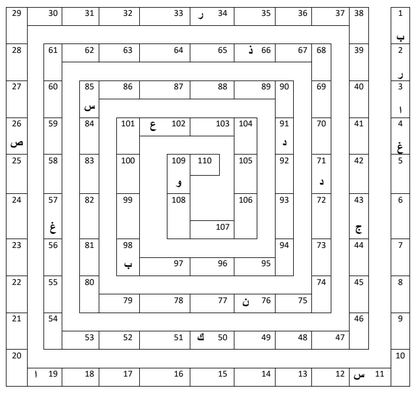

1 – 4 عاصمة دولة التشيك
3 – 13 كاتبة انكليزية معروفة بروايااتها البوليسية
12 – 19 اعلى بحيرة في العالم على الحدود بين بيرو وبوليفيا
18 – 22 عاصمة اسيوية
20 – 26 وزير الاعلام اللبناني
25 – 34 المقر الرسمي للسفير الفرنسي في لبنان
33 – 43 ولاية ومدينة جزائرية غنية تضم منطقة صناعية هامة
43 – 50 رئيس فرنسي راحل
49 – 55 من الفاكهة تُعرف ايضا باسم « البشملة »
55 – 61 نهر برازيلي
60 – 68 رئيس سوداني راحل
67 – 71 ارخبيل بريطاني غربي اسكتلندا
71 – 76 نهر اميركي من روافد المسيسيبي
75 – 85 روائي فرنسي من مؤلفاته « الآلهة عطشى »
84 – 94 اغنية للفنان اللبناني راغب علامة
94 – 102 ممثل مصري راحل كان ضابطا في المخابرات المصرية
102 – 106 احدى الامارات العربية
104 – 110 عاصمة نيكاراغوا

حل شبكة العنكبوت السابقة

ابوجا – جان بيدل بوكاسا – سافر يا حبيبي وارجع – جعفر الصادق – دقة قلب – لبنى عبد العزيز – زرياب – ابن الرومي – ميس الريم – ماردين – نبيه بري – ريان – نيرون – نسناس – اسمر – مراكش – كشاش الحمام – ام الربيع

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5122

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي برازيلي يؤلف حالياً القصص المحررة من قبل العامة عن طريق الفايس بوك

4+2+3+4+6+8+9 = الكفيل ■ 1+10+5 = قاعة استقبال ■ 3+5+7+11 = أحرف متشابهة

حل الشبكة الماضية: **كمال الصليبي**

ماوراء الصورة

في بلدٍ قُتل أبناؤه بصواريخ وقنابل أميركية، رُفعت الأعلام الأميركية على طرقات بيروت وفي مطارها احتفالاً بـ250 عاماً على استقلال الولايات المتحدة. لبنان يشكر قاتله علناً، فيما تتواصل الحرب جنوباً. حملة «تهنئة» استفزّت اللبنانيين وعرّت ارتهاناً سياسياً فاضحاً، وحوّلت الفضاء العام إلى منصة دعائية

250 عاماً على الإبادة الأميركية... لبنان يشكر قاتله

زكية الديراني

«في مطار بيروت... فخرٌ بالاستقلال الأميركي». هكذا علّق كثيرون على اللوحات الإعلانية التي زيّنت الطرقات بالعلم الأميركي، مرفقة بعبارة 4th of July Happy، احتفالاً بمرور 250 عاماً على استقلال الولايات المتحدة. جاءت هذه الحملة في توقيت يتزامن مع حالة الانقسام التي يعيشها لبنان، بدءاً من وسائل الإعلام التي تتبنى خطاباً يقوم على التحريض والانقسام المذهبي، وصولاً إلى اللوحات الإعلانية التي دخلت هي الأخرى ساحة الصراع الإعلامي والسياسي. إذ لم تعد الإعلانات مجرد وسيلة تسويقية، بل تحولت إلى ساحة مواجهة سياسية تقف خلفها شركات إعلانات تنفّذ الرسائل المطلوبة منها. أمر يفتح الباب أمام تساؤلات حول استقلالية البلد وحجم الارتهان للخارج.

من يقف خلف الحملة؟

وجدت الساحة الإعلامية نفسها أمام امتحان جديد، بعدما تحولت إعلانات 4th of July Happy، التي غزت الطرقات ومطار بيروت، إلى مادة للنقاش والتساؤل حول الجهة التي تقف خلفها. ورغم أن الحملة حملت اسم شركة JGroup، المملوكة لعماد جمعة، صهر تحسين خياط، رئيس مجلس إدارة قناة «الجديد»، اعتبرها بعضهم في البداية مجرد مزحة أو حتى نتاجاً للذكاء الاصطناعي. ثم تبيّن لاحقاً أنّ «بروموميديا»، وهي إحدى الشركات التابعة لـ JGroup، هي التي نفذت حملة الاحتفال باستقلال الولايات المتحدة. وفي تصريحات إعلامية، أكد باتريك الهبر المدير العام لشركة «بروموميديا»، أن «الحملة انطلقت لمناسبة استقلال أميركا، وهو حدث يحتفل به كثير من دول العالم. إنها رسالة تهنئة للأميركيين من دون أي أهداف سياسية، لكن للأسف في لبنان يأخذون كل شيء في منحى سياسي»!

بين التهنئة والاستفزاز

بعد تبني شركة «بروموميديا» إعلان الاحتفال باستقلال الولايات المتحدة، طُرح سؤال مشروع: هل تحتفل الشركة باستقلال جميع الدول، أم أن الاحتفاء يقتصر على الولايات المتحدة؟ جاءت الحملة لتتجاهل العقوبات الأميركية المفروضة على شخصيات سياسية وحزبية لبنانية كما الحروب التي شنها العدو الإسرائيلي على لبنان، وقد نفذت بصواريخ أميركية وأسفرت عن سقوط آلاف الشهداء والجرحى.

هكذا، تحولت حملة الاحتفال باستقلال الولايات المتحدة إلى مادة للتجاذب الإعلامي، كشفت عن عمق الانقسام بين اللبنانيين. فقد دافع فريق عن الإعلان، معتبراً أن الولايات المتحدة دولة كبرى تربطها بلبنان علاقات سياسية واقتصادية، ويعيش فيها عدد كبير من المغتربين اللبنانيين، بينما رأى آخرون أن ظهور هذه اللوحات، ولا سيما في مطار بيروت، يحمل رسائل سياسية تتجاوز كونها إعلاناً عادياً، ويشكّل استفزازاً لشريحة واسعة من اللبنانيين الذين فقدوا أحباءهم في الحروب التي استُخدمت فيها أسلحة أميركية زُوّد بها جيش العدو.

> **نفذت شركة «بروموميديا» حملة الاحتفال باستقلال الولايات المتحدة**

ولم يفت بعض الصحافيين التذكير بنهج السياسة الأميركية المتعالي تجاه لبنان، مستشهدين بتصريحات المبعوث الأميركي توم براك، الذي اختزل الإعلاميين اللبنانيين خلال إحدى زياراته السياسية بوصفهم أصحاب «تصرفات حيوانية»، في تصريح مهين للإعلام اللبناني.

حرب اللوحات... وأين الرقابة؟

لم تكن معركة اللوحات الإعلانية مقتصرة على الاحتفال باستقلال الولايات المتحدة. فقبل أيام قليلة، أثارت لوحة رُفعت على طريق المطار وتحمل عبارة «شكراً إيران» جدلاً واسعاً في الأوساط الإعلامية والسياسية. يومها، اشتعلت موجة من الاعتراضات، بعدما اعتُبرت اللوحات عربون شكر لإيران على إدراج الملف اللبناني ضمن المفاوضات الإيرانية – الأميركية التي هدفت إلى وقف الحرب التي شنها العدو الإسرائيلي على لبنان. لكن تلك اللوحات لم تبقَ طويلاً، إذ أزيلت لاحقاً واستُبدلت بأخرى تحمل شعار «لبنان أولاً».

وفي خضم حرب اللوحات والإعلانات، يبقى سؤال أساسي يفرض نفسه: أين دور وزارة الداخلية في انتشار اللوحات، بما تحمله من رسائل سياسية، لا تقل تأثيراً عن وسائل الإعلام، بل أصبحت جزءاً من معركة الرأي العام؟

لا تعليق

ناشطة لنتنياهو: جئتك بالـratio!

نزار نمر

تحوّلت الصحافية والناشطة السياسية الأميركية آنا كسباريان، المعروفة بمناهضتها للصهيونية، إلى حديث روّاد المواقع الافتراضية، بعدما ردّت على منشور على «إكس» لرئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو يتوجّه فيه بمعايدة الأميركيّين في مناسبة عيد استقلال بلادهم. لم تقل كسباريان سوى كلمتَين هما «تبًّا لك»، كانتا كفيلتَين بتصدّرها المشهد. وفيما نال منشور نتنياهو نحو 35 ألف إعجاب، كان ردّ الناشطة يقترب من 100 ألف إعجاب حتّى لحظة كتابة هذه السطور (وهو ما يُعرف بلغة الموقع بـratio)، ما أظهر حجم النبذ العالمي عمومًا والأميركي خصوصاً الذي بات يعاني منه نتنياهو وكيانه. وكان لافتاً أنّ غالبية الردود على منشور نتنياهو كانت من أميركيّين ينتقدون كيانه ودعم بلادهم له ودور منظّمة «آيباك». وانتشرت «ميمز» تصوّر كسباريان على أنّها بطلة قومية، خصوصاً مع تنامي رفض إعطاء الأولوية دائماً لـ«إسرائيل» ضمن جمهور «أميركا أوّلاً» اليميني الذي يشكّل القاعدة الانتخابية للرئيس دونالد ترامب.

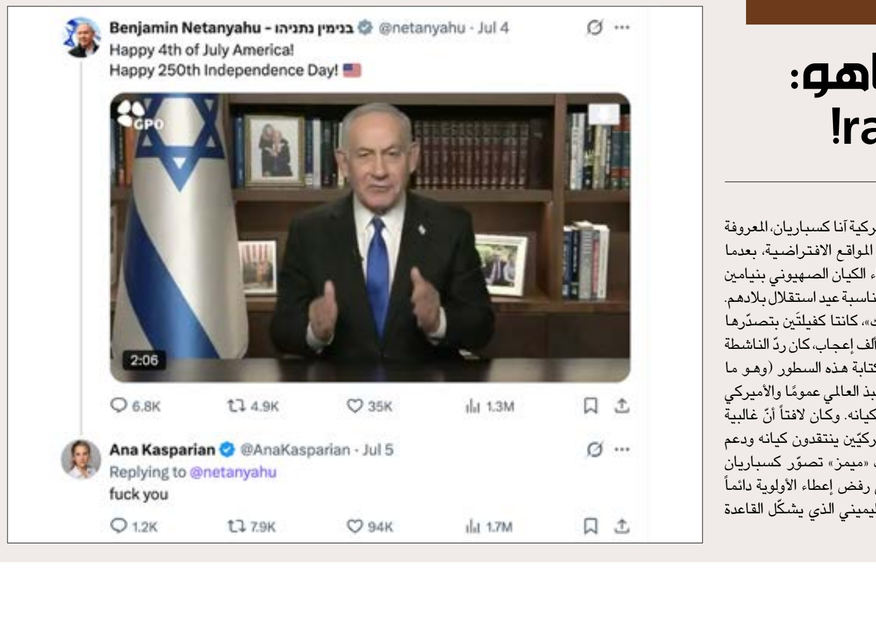

وقفة

كليّة الفنون والحريّة في العمل

أين تنتهي حرّيّة طالب الفنون وتبدأ ضرورة إتقان أدواته؟ انطلاقاً من تجربته الأكاديمية في كليّة الفنون الجميلة والعمارة في الجامعة اللبنانيّة، يناقش يوسف غزاوي حدود التجريب والفنّ المعاصر محذّراً من «حرّيّة مطلقة» قد تتحوّل، برأيه، إلى قطيعة مع أسس الفنّ التشكيليّ والتكوين الأكاديمي

يوسف غزاوي *

قرأنا أخيراً مقالة في صحيفة «الأخبار» تتناول أعمال خرّيجي أحد فروع كليّة الفنون الجميلة والعمارة في الجامعة اللبنانيّة، متحدّثة عن أعمال طلّاب (قسم الماستر)، مركّزة (المقالة) على دور وأهمّيّة «الحرّيّة» في العمل الفنّيّ... دائماً ما أردنا تناول هذا الموضوع، والتعليق عليه نظراً إلى أهمّيّته من نواحٍ عدّة. ما يهمّنا هنا هو أيضًا الإشارة إلى عدّة أمور تتعلّق بهذه الكليّة في بيروت، ومستوى طلّابها ونوعيّة العطاء فيها. لا شكّ أنّ لهذه الكليّة دورًا كبيرًا في تخرّج فنانيْن مرموقيْن ولامعيْن (أو بالتحديد، مشروع فنّانيْن، على حدّ قول أحد أساتذتها) منذ تأسيس معهد الفنون الجميلة، في ستّينيّات القرن الماضي (1965)، قبل تقسيمه (نعم، تقسيمه)، وتفريعه إلى فروع أربعة، لا حاجة لنا بها لآخر، بل من أستاذ لآخر، لكنّ الإطار العام يبقى محصوراً ضمن ما يقرّره أساتذة القسم في الفرع.

أمّا قضيّة «الحرّيّة» في العمل، فلها خطورتها رغم أهمّيّتها في العمل والعطاء الإنسانيّ والخلق والإبداع، لكن هذا المفهوم قد ينعكس سلباً على الطالب إذا فهمه، بشكل مغاير، وتعامل معه بشكل خاطئ. قد يُقصد بمفهوم الحرّيّة في هذا الفرع غمز من الفروع الأخرى. فكوني كنتُ أستاذًا محاضرًا في أحد الفروع قبل تقاعدي منذ سنوات قليلة، يمكنني القول إنّ الحرّيّة تُعطى للطالب، لكنْ ضمن حدودٍ معيّنة، وأقصد بذلك المستوى الفنّيّ، ليس إلّا، كيلا يُساء فهمي. للطالب حقّ اختيار الأسلوب الذي يناسبه ويريده، والمرسلة التي يرتئيها لإيصال أفكاره ضمن مفهوم معيّن، وطبعاً ضمن احترام المجتمع الذي ينتمي إليه دون خدش بالمبادئ والمعتقدات. نطلب منه المحافظة على قضيّة اللون والخطّ والتأليف، إلخ، لأننا نتعامل مع هذه المفردات التي تتألّف منها اللوحة، إن لم نقل «العمل التشكيليّ»

لكن أن تصل الأمور إلى حدّ تعليق تفاحات مدلّاة بواسطة خيطان من السقف بحجّة ما يُسمّى «عملاً تجهيزيّاً» معاصراً، لهو ضعفٌ وقتل للفنّ التشكيليّ الذي عرفته العصور... هذا ما حصل في أحد الفروع أثناء أحد التحكيمات منذ سنوات كنتُ خلالها عضوًا في لجنة التحكيم، كما ذكرتُ سابقًا. كانت النتيجة حصول الطالب، صاحب بسطة التفّاح، على المرتبة الأولى؛ بالنسبة إليّ، هذا شيء لا أقبله من طالب في الكليّة.

قبل «معمعة» المعاصرة

نأمل ألّا يُفهم من كلامي تحاملاً على هذا الفرع أو ذاك، أو رفضاً للفنون المعاصرة؛ فلديّ أعمال مؤلّفات في فنون الحداثة وما بعدها والمعاصرة، اثنان من هذه المؤلّفات قامت الجامعة اللبنانيّة، مشكورة، بنشرهما على نفقتها الخاصّة، ولي مقالات صحافيّة دائمة في هذا الخصوص في الصحف اللبنانيّة والعربيّة، إضافة إلى تجربتي الفنّيّة المتواضعة. نطلب من طلّابنا في الفرع الأوّل احترام والتزام المعايير الفنّيّة التي درسوها على مدى سنوات خمس قبل تخرّجهم وتحضير مشروع التخرّج. أمّا بعد تخرّجهم، فلهم بمفهوم الحرّيّة في هذا الفرع غمز من الفروع الأخرى. فكوني كنتُ أستاذًا محاضرًا في أحد الفروع قبل تقاعدي منذ سنوات قليلة، يمكنني القول إنّ الحرّيّة تُعطى للطالب، لكنْ ضمن حدودٍ معيّنة، وأقصد بذلك المستوى الفنّيّ، ليس إلّا، كيلا يُساء فهمي. للطالب حقّ اختيار الأسلوب الذي يناسبه ويريده، والمرسلة التي يرتئيها لإيصال أفكاره ضمن مفهوم معيّن، وطبعاً ضمن احترام المجتمع الذي ينتمي إليه دون خدش بالمبادئ والمعتقدات. نطلب منه المحافظة على قضيّة اللون والخطّ والتأليف، إلخ، لأننا نتعامل مع هذه المفردات التي تتألّف منها اللوحة، إن لم نقل «العمل التشكيليّ»

لكن أن تصل الأمور إلى حدّ تعليق تفاحات مدلّاة بواسطة خيطان من السقف بحجّة ما يُسمّى «عملاً تجهيزيّاً» معاصراً، لهو ضعفٌ وقتل للفنّ التشكيليّ الذي عرفته العصور...

> **أعمال حوّلت الفرع الأوّل إلى متحف في الهواء الطلق**

الجميلة في باريس، وبعد رؤيتها لأعمال طلّابنا في الفرع الأوّل، أشادت بهذه الأعمال قائلة إنّها أفضل من أعمال طلّاب الفنون في باريس... والسبب هو طبيعة الأمر الجدّيّة والالتزام بالمعايير المطلوبة منهم، وليس الحرّيّة المطلقة، وصولاً إلى أعمال التجهيز الخطرة على الفنّ ومبادئه وأسسه، أو بقعة لونيّة مقذوفة على المسطّح الأبيض!

سأذكر هنا عملاً واحدًا قام به طلاب فرعنا أثناء الاحتفال بالبوبيل الذهبيّ للكلّيّة. عمل أدائيّ تشكيليّ غلبت عليه لعبة اللون والشكل والإبداع التصويريّ... وصل هذا العمل إلى العالميّة من خلال وسائل التواصل الاجتماعيّ لدرجة أنّ إحدى الدول الأوروبّيّة نسبته إلى طلّابها! وقد تجاوز عدد اللايكات عشرات الملايين. عمل مرموق أخّاذ فيه إبداع يُراعي أسس الفنّ التشكيليّ كما أوردنا...

الفرع الأوّل... متحف في الهواء الطلق

وما دمنا ذكرنا الفرع الأوّل، نرى من اللزوم الحديث عن بعض مميّزاته وعلاماته المرموقة، ونعني بذلك مجموعة الموزاييك الموجودة في باحته، التي تُحاكي أعمال فنانيْن عالميّيْن، ولكن بلغة الموزاييك الفذّة والأخّاذة التي عرفها تاريخ الفنّ قديمًا، تأتي على رأسها الجداريّة التي تُمثّل لوحة الفنّان فان غوغ المعنونة «ليلة مرصّعة بالنجوم». وهناك عمل موزاييك آخر حاكى لوحة الـ«موناليزا»، أو الـ«الجوكندا» للفنّان «دافنشي»، والذي يكاد يُعتبر الأوّل بحجمه ونوعه في العالم المُنفّذ بهذه التقنيّة. يُضاف إلى هذه الأعمال رسوم غرافيتي في موقف السيّارات على مدخل الكلّيّة.

ولا ننسى ذكر أعمال «الفيتراي»، أو «الزجاج المعشّق»، التي أقامها الطلّاب بشكل مُشترك؛ هذه المادّة التي أُضيفت إلى برنامج قسم الفنون التشكيليّة أخيراً بمبادرة من صاحب هذه الكلمات أثناء تعليمه في الكلّيّة. أعمال حوّلت الفرع الأوّل إلى متحف في الهواء الطلق، وأعطته الهويّة الحقيقيّة. أعمال طلّاب هذا الفرع تحصل دائماً على تنويهات وجوائز محلّيّة وعالميّة، بالاختصاصات كافّة، كأن نذكر، على سبيل المثال، جائزة «الجادرجي» لمتخرّجي قسم العمارة... والفضل بطبيعة الأمر يعود إلى نشاط الطلّاب وجدّيّتهم وتفانيهم وإخلاصهم لدراستهم ولجامعتهم، وبالأخصّ توجيهات الأساتذة التي لا تدع الحرّيّة لهم، ونعني بها الحرّيّة البعيدة من روح الإبداع والتخصّص، كما أسلفنا.

وعلى ذكر الموزاييك، نشير إلى الأعمال التي قام بها طلّاب الفرع الثالث في طرابلس في شوارع المدينة أعطت رونقاً وتميّزاً لهذه المدينة، الفيحاء.

الفنّ بين التجريب وضياع المعايير

نعود إلى قضيّة الحرّيّة في أعمال طلّاب الفنون، لنضيف، أنّنا قد نقبل بتجربة كلاّين التي غلب عليها الأداء والتجهيز، ونعني بذلك طباعة جسد الفتيات العاريات باللون الأزرق على القماشة حيث نرى أثرًا لمبادئ الفنّ لكن بطريقة مُبدعة ابتكاريّة، لكنّي لا أقبل تجربته حول اللون الواحد والمستعادة من تجارب سابقة لتيّار فنّيّ (المفكّكون) يعود إلى القرن السابق عليه...

رغم كلّ شيء، نحمد الربّ على وجود طلّاب ما زالوا أوفياء للفنّ التشكيليّ في بلد يقتل الفنّ والفنّانين والفكر و«الهويّة» الجماعيّة والفرديّة... بسبب ما مررنا به، ونمرّ به، من لعنات ومشكلات أمنيّة وسياسيّة ودينيّة، وأهمّها الاقتصاديّة، يُمكنها أن تُدمّر المجتمعات المسمّاة «محضنة» في هذا العالم المجنون.

طوبى لطلّاب الفنون، وطوبى للجامعة اللبنانيّة، ولمحبّي الفنّ... طوبى لمن يعمل على شفاء هذا الوطن من خلال الفنّ والجمال اللازمين لتطوّر المجتمعات وتهذيبها. أمّا قضيّة السوق ولعبته ودخول الخرّيجين إليه فيما بعد، فله حديث آخر، كنّا قد أشرنا إليه مطوّلاً في مقالة لنا نُشرت أخيرًا في الصحافة، برسم القيّمين والحريصين على الفنّ!

* فنّان تشكيليّ وأكاديميّ

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 7 تموز 2026 العدد 5818

لا للتطبيع

قاوم قاطع: بوركتم يا أطباء لبنان!

نجح اعتراض أطباء لبنانيين في إلغاء مشاركة الطبيبة الإسرائيلية ـ الأميركية شارونا روس في المؤتمر اللبناني الربيعي السابع والعشرين للجراحة المقام في فندق Le Royal في منطقة ضبية، في واقعة أعادت النقاش حول المقاطعة الأكاديمية والطبية إلى الواجهة، وحدود «الحياد» المهني حين يتعلّق الأمر بمشاركة شخصيات إسرائيلية في مؤسسات ومؤتمرات لبنانية.

وكان مقرراً أن تشارك روس، عبر منصة «زوم»، في فعاليات تنظمها «الجمعية اللبنانية للجراحة العامة»، قبل أن تثير الدعوة اعتراضات في الأوساط الطبية. وبحسب بيان أصدرته «مبادرة قاطع قاوم ـ لبنان»، وصل صدى الاعتراض إلى نقيب الأطباء إلياس شلالا ووزير الصحة ركان ناصر الدين، اللذين تحرّكا لإلغاء المشاركة.

ورحّبت المبادرة بموقف الأطباء، معتبرةً أنّ ما جرى «لم يكن خياراً شكلياً»، بل التزاماً بالقانون اللبناني ورفضاً للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي. ولفتت إلى أن روس خدمت سنتين في «الجيش» الإسرائيلي، وسبق أن تحدثت في مقابلة عن أثر تجربتها العسكرية في تزويدها بالأدوات التي ساعدتها على بناء مستقبلها المهني. وترى المبادرة في تقديم هذه التجربة بصورة إيجابية مساهمةً في تلميع صورة «الجيش» الإسرائيلي وجرائمه في فلسطين ولبنان وسوريا.

الحادثة، وفق «قاطع قاوم»، تتجاوز اسم طبيبة أو مشاركة افتراضية في مؤتمر. فالمسألة ترتبط بدور المؤسسات الطبية والأكاديمية اللبنانية في ظلّ اتساع حركة المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل عالمياً. لذلك، دعت المبادرة «الجمعية اللبنانية للجراحة العامة» والمؤسسات الطبية والجامعية إلى التدقيق في برامجها وقوائم ضيوفها، منعاً لتكرار وقائع مماثلة.

وتستند الدعوات إلى المقاطعة الطبية والأكاديمية إلى اتهامات متزايدة للمؤسسات الإسرائيلية بالتواطؤ مع سياسات الاحتلال والحرب. ويشير بيان المبادرة إلى مواقف وحملات دولية تتهم مؤسسات أكاديمية بالمساهمة في تطوير تقنيات عسكرية أو توفير غطاء معرفي وسياسي للاستيطان، فيما تواجه الجمعية الطبية الإسرائيلية دعوات لتعليق عضويتها في الرابطة الطبية العالمية بسبب موقفها من استهداف القطاع الصحي في غزة والانتهاكات بحق العاملين الطبيين والأسرى.

وفي هذا السياق، تستشهد المبادرة بمواقف الجراح الفلسطيني ـ البريطاني غسان أبو ستة، الذي دعا الطلاب والأكاديميين في المملكة المتحدة إلى تبنّي المقاطعة الأكاديمية، وبالمؤرخ المعادي للصهيونية إيلان بابيه الذي يرى أن «الغضب الأخلاقي» يدفع مزيداً من الباحثين إلى اتخاذ قرارات فردية بقطع التعاون مع المؤسسات الإسرائيلية.

وتشير «قاطع قاوم» أيضاً إلى مؤشرات على تنامي ما يوصف بـ«المقاطعة الصامتة» للبحث العلمي الإسرائيلي. بحسب الأرقام التي أوردها البيان، انخفض تمثيل الباحثين الإسرائيليين بين المستفيدين من برامج بحثية أوروبية، فيما أورد تقرير صادر عن «معهد صموئيل نعمان » الإسرائيلي عن مظاهر مقاطعة غير معلنة، بينها تجاهل مراسلات أكاديمية وتراجع بعض أشكال التعاون العلمي.

أما في القطاع الطبي، فتستعيد المبادرة حملات تقودها منظمات صحية دولية، من بينها «حركة صحة الشعوب» و«أطباء ضد الإبادة»، للضغط على الهيئات الطبية الإسرائيلية، في ظل استهداف المستشفيات والعاملين في الرعاية الصحية في غزة ولبنان واعتقال أطباء فلسطينيين.

بالنسبة إلى «قاطع قاوم»، أظهر تحرّك الأطباء اللبنانيين أن المقاطعة لا تزال قادرة على الانتقال من البيانات إلى الضغط المباشر داخل المؤسسات. وتطرح واقعة إلغاء مشاركة روس سؤالاً يتجاوز المؤتمر نفسه: هل يمكن للمؤسسات الطبية أن تفصل النشاط المهني عن المسؤولية السياسية والأخلاقية في زمن الحرب؟ جواب المبادرة واضح: «الطب لا ينفصل عن الأخلاق»، وبيروت يجب ألّا تتحول إلى نافذة لكسر عزلة المؤسسات والشخصيات الإسرائيلية.

(الأخبار)

على بالي

أسعد أبو خليل

ارتدى (عبد الفتاح السيسي) أجملَ ما عنده من بزّات عسكريّة وصعدَ في سيّارة مفتوحة مُصطحباً معه قادة القوات المسلّحة وعرضهم عن يمينه ويساره. طلبَ من ابنته أن تساعد في تزيين منكبَيه بالعلامات العسكريّة المُبهِرة. ملأ صدره بنياشين مُزركشة. لم يتّسع صدره لها لكثرة ما نال من أوسمة وأرصدة وشرف. ميادين الوغى ضدّ إسرائيل شهدت له، وبخاصّة عندما كان مدير المخابرات العسكريّة، وتولّى في حُكم مبارك شأن التنسيق الأمني مع العدوّ. النياشين والرتب العسكريّة والنجوم ملأت صدور حكّامنا لأزمان. الشيشكلي زركشَ صدره قبل الآخرين والتزيين من ضرورات الحُكم العسكري في الخمسينيّات. وفي بلادنا، يزيّنُ الحاكم صدره بما شاء من الألوان والأوسمة. جمال عبد الناصر لم يشأ يوماً أن يمارس لعبة الرتب. لم يرقِّ نفسه ولم يسمح لأحد بترقيته. بعد الاتّفاق على الدستور وعلى الحُكم المدني بعد 1956، هجر البزّة العسكريّة ولم يرتدها يوماً. هذا كان إيمانه بالحُكم المدني. لكن عبد الحكيم عامر وصل إلى أعلى رتبة عسكريّة وأصبحت صفة «المشير» من غير معنى أو مضمون بعد أن حملها هذا العسكري الفاشل الذي حوّل الجيش المصري إلى مزرعة في حقبة كانت المواجهة مع إسرائيل محتومة. لكن الرجل الذي ربط بين الهيبة في الاستبداد والأناقة في البزّة العسكريّة هو أنور السادات. الرجل طلب من بيار كاردان في باريس تصميم بزّة عسكريّة عنجهيّة تصلحُ للشاه الإيراني. لم يكتف بالبزّة فحمل عصا الماريشالية، هو الذي شهدت له ساحة السينما ليلة الانقلاب على فاروق. مات السادات وهو يرتدي البزّة ويحتفل بهزيمة أكتوبر العسكريّة (كان يمكن لتلك الحرب أن تكون نصراً للعرب لكن هذا الحاكم المتواطئ أراد لفْت نظر الأميركيّين إلى شخصه. عرض استخدام استبداده لفرْض السلام مع إسرائيل. الرئيس الأميركي الذي لهجَ بحمْد حقوق الإنسان، جيمي كارتر، ابتهج به وباستبداده). في لبنان، كان لنا انقلاب عسكري فاشل (غير الانقلاب القومي لأنّه كان انقلاب حزب مدني مستعيناً بأعضاء في الجيش اللّبناني): ألا وهو انقلاب عزيز الأحدب. ظهر على شاشة التلفزيون مزهوّاً بالنياشين.

المفكرة

ذاكرة تنجو من معتقل «الخيام»

■ ضمن البرنامج الثقافي المرافق لمعرض «احكيلي يا جنوب»، يعرض فيلم «الخيام» للمخرجين جوانا حاجي توما وخليل جريج، مساء الخميس 9 تموز (يوليو) في «بيت بيروت». يبحث الفيلم في كيفية تحول قطعة قماش، أو رسم، أو عمل يدوي صغير إلى فعل مقاومة داخل المعتقل، وكيف يحافظ الإنسان على ذاكرته وكرامته في مكان صُمّم لمحوهما.

صُوّر الفيلم قبل تحرير معتقل الخيام عام 2000، ويستند إلى شهادات ستة معتقلين ومعتقلات أمضوا سنوات طويلة داخل السجن، مستعيداً تفاصيل الحياة اليومية خلف القضبان. ومن خلال تلك الشهادات، يكشف العمل كيف تحوّل ابتكار الأدوات وصنع الأعمال الفنية إلى وسيلة للحفاظ على الكرامة والهوية والذاكرة، وإلى شكل من أشكال العصيان في مواجهة منظومة هدفت إلى تجريد المعتقلين من إنسانيتهم.

ويلي العرض نقاش مع المخرجين جوانا حاجي توما وخليل جريج، في جلسة تتناول العلاقة بين الفن والذاكرة والمقاومة، ودور الشهادة البصرية في توثيق تجربة الاعتقال.

عرض فيلم «الخيام» (2000): الخميس 9 تموز (يوليو) - الساعة 6:00 مساءً - «بيت بيروت» (السوديكو). للاستعلام: 71/028969

انتيغونا معاصرتنا

■ يُستكمل عرض مسرحية «تقبرني» الذي يعيد قراءة مسرحية «أنتيغونا» لسوفوكليس من خلال معالجة ساخرة سوداء، تنقل أحداثها إلى مدينة طيبة متخيلة تعيش انهياراً سياسياً واجتماعياً، في عالم تحكمه الرأسمالية المتوحشة ومنطق «المحتوى». تقدم العروض من 16 إلى 18 تموز (يوليو) على خشبة مسرح «المونو». تدور الأحداث في مدينة يحكمها كريون، الذي يضع

استقرار «السوق» فوق الكرامة الإنسانية، فيما تنطلق القصة بعد الحرب الأهلية بين الشقيقين إيتيوكليس وبولينيس، إذ يُكرَّم أحدهما ويُترك الآخر بلا دفن. وعندما تقرر أنتيغونا تحدّي قرار الحاكم ودفن شقيقها، تتوالى الأحداث المأساوية، لكن هذه المرة عبر منظور «مؤثرة» خالدة، تحوّل المأساة إلى مادة للترفيه والسياحة وحصد الإعجابات، في نقد لاذع لثقافة الاستهلاك والإعلام الرقمي. العرض من إخراج إدمون حداد، وبالتعاون مع إيلي نجيم، وكتابة عمر ليزا، نور حجار وإدمون حداد، وبطولة جوزيف زيتوني، عمر ليزا، نور حجار، إدمون حداد، محمد بعلبكي، وريم مروة.

«تقبرني»: من 16 إلى 18 تموز (يوليو) - 8:30 مساءً - «مسرح المونو» (الجميزة). للحجز: 81/809330

فايز خضور... ما بقي من القصيدة

■ إحياءً لنصوص الشاعر السوري الراحل فايز خضور وتكريماً له، تستضيف مكتبة «رقائم»، بالتعاون مع السيناريست السوري نجيب نصير، أمسية شعرية مخصصة لاستعادة تجربة خضور، مساء الإثنين 13 تموز (يوليو)، في مساحة «أم ميرنا». تتوقف الأمسية عند قصائد خضور، الذي ارتبط اسمه بالشعر الوطني والإنساني، من خلال قراءات تستحضر لغته وصوره الشعرية، وتعيد إحياء نصوصه أمام الجمهور، في محاولة لاستكشاف ما بقي من أثرها وقدرتها على ملامسة أسئلة الحاضر. كما يتخلل اللقاء فقرات موسيقية يقدّمها العازف جاد حداد على آلة العود، لترافق القراءات الشعرية وتمنحها بعداً فنياً إضافياً.

أمسية شعرية لقصائد فايز خضور: الإثنين 13 تموز (يوليو) - الساعة 8:30 مساءً - «مكتبة رقائم» (الحمرا). للاستعلام: raqaem0@gmail.com

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com